

تقرير المدير العام

ملحق

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ٩٠، ٢٠٠٢

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 92-2-612426-4

ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه.

Imprimé par le Bureau international du Travail, Genève, Suisse

طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

١	ملحق: تقرير عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة
١	مقدمة
٧	أولاً: وضع اقتصادي واجتماعي سريع التدهور
٢٥	ثانياً: خيارات المستقبل
٣٢	ثالثاً: مستقبل التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية
٣٩	رابعاً: استنتاجات
٤١	المراجع
٤٣	المرفق الأول: قائمة محوري البعثة
٤٩	المرفق الثاني: مشاريع ومقترحات التعاون التقني

ملحق

تقرير عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

مقدمة

١- وفقاً لما جرت عليه الممارسة، يستند هذا التقرير إلى البعثات التي أوفدتها لتقييم ظروف استخدام عمال الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وغزة والجولان)^١. وبالنظر إلى الوضع الخطير في الأراضي، قررت دعم وترفع هذه البعثة لضمان تحقيق أوسع قدر ممكن من الاتصالات مع مقرري السياسات ومشكلي الرأي العام في إسرائيل والأراضي المحتلة.

٢- وقد عهدت إلى السيد فريديريك باتلر Mr. Friedrich Buttler المدير الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، والسيد جيوفاني دي كولا Mr. Giovanni di Cola من كبار موظفي إدارة التعاون الإنمائي، والسيد فيليب إيغر Mr. Philippe Egger من كبار الخبراء الاقتصاديين بإدارة تكامل السياسات بمهمة البعثة الموفدة إلى الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة إسرائيل والأراضي في الضفة الغربية وغزة والجولان في الفترة من ٢٧ نيسان/ أبريل إلى ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٢. وعهد إلى السيد لي سويبيستون Mr. Lee Swepston رئيس فرع المساواة والعمالة بالبعثة الموفدة إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة ١-٢ أيار/ مايو ٢٠٠٢. وفضلاً عن ذلك، طلبت إلى اثنين من أوثق معاوني، هما السيد دون سكيريت Mr. Don Skerrett مدير مكتب المدير العام، والسيد سمير رضوان مستشار سياسات التنمية ومستشار الشؤون العربية، القيام بزيارة الإقليم. وقد انضموا إلى البعثة الموفدة إلى الأراضي في الفترة من ٢٧ نيسان/ أبريل إلى ١ أيار/ مايو؛ وإلى البعثة الموفدة إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة ١-٢ أيار/ مايو وزارا القاهرة من ٢ إلى ٥ أيار/ مايو، التي شملت حضور اجتماعات

(١) أنظر القرار بشأن آثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة فيما يتعلق بوضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والسنتين (١٩٨٠).

مجلس إدارة منظمة العمل العربية في الفترة من ٧ إلى ٨ أيار/ مايو. (ترد في المرفق الأول من التقرير قائمة بمحاورى البعثة).

٣- ويستند التقرير إلى ملاحظات محايدة وموضوعية رصدتها البعثات على الطبيعة والى فحص دقيق للوثائق المقدمة إليها. أما المعلومات الإحصائية الشاملة التي يعول عليها فتتاح حتى نهاية عام ٢٠٠١ فقط. غير أن البعثات تبدي تقديرها البالغ للمعلومات الحديثة القيمة التي تلقتها من حكومة إسرائيل ومن السلطات والمؤسسات الفلسطينية ومن حكومة الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وكذلك من ممثلى الأمم المتحدة وممثلى المانحين. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الأطراف لما قدمته من تعاون ودعم كبيرين للبعثة.

٤- وقد حاولت البعثات جهدها أن تتجنب أي تحامل بأن أصغت باهتمام إلى أناس من الجانبين معاً في محاولة لفهم مواقف وحجج الطرفين.

٥- ويحاول هذا التقرير تقديم بيان وقائعي للانهايار الاجتماعي - الاقتصادي الفعلي في الأراضي المحتلة نتيجة مرحلة الصراع الراهنة، والأزمة الإنسانية الحادة التي تعاني منها الأسر الفلسطينية. كما يصف الأثر شديد السلبية على اقتصاد إسرائيل.

٦- والأكثر من ذلك أن البعثة بذلت جهداً خاصاً لكي تركز على الجوانب الذاتية الأعمق للوضع: إحساس الفلسطينيين بالإذلال والإحباط نتيجة عمليات الإغلاق والعمل العسكري الإسرائيلي معاً. ويبدو أن مفهوم "العقاب الجماعي" يفسر الغضب الكامن على أفضل وجه. كما يعكس التقرير الشعور بعدم الأمن في إسرائيل من جراء التفجيرات الانتحارية.

٧- ولفهم هذا الوضع ومعاشته، على القارئ أن يتناول هذا التقرير بروح من المشاركة الوجدانية والتعاطف مع كل المعنيين. وأدرك تماماً أن هذه ليست وصفة تقليدية للسياسة العامة في أزمنة الصراع وإن كنت على قناعة تامة بضرورة القيام بذلك اليوم.

٨- وهذا الأمر مطلوب من أجل بدء تغيير الخطاب السياسي نحو ثقافة حوار. ووقت إعداد هذا التقرير كان الحوار بين الجانبين منعماً تقريباً. بل كانت هناك بالأحرى حالة حرب غير معلنة.

٩- ومع ذلك، ووسط حطام عملية سلام خرجت عن مسارها، ما زال هناك أناس كثيرون من كلا جانبي الصراع يرفضون التحلي عن الأمل في السلام. وهذا التقرير ينبني على ذلك الأمل.

١٠- وثمة استنتاج علينا جميعاً أن نخرج به من هذا التقرير وهو أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. فكما شهد العالم من جديد بشكل مأساوي في الأشهر القليلة

الماضية، لا يمكن فصل الأمن العالمي عن الأمن المحلي. وهذا لا يختلف عن رسالة إعلان فيلادلفيا المرفق بدستور منظمة العمل الدولية وهي "أن الفقر في أي مكان يشكل خطراً على الرفاه في كل مكان". فالأمن في إسرائيل لا يمكن فصله عن أمن السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. ولا يمكن دعم الأمن السياسي إن لم يرق على الأمن الاقتصادي والاجتماعي. إن معدلات الفقر والبطالة والتدهور الاقتصادي تتسارع بمعدل يثير الانزعاج في الأراضي المحتلة، وبما يفضي إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق على نحو ما تم توثيقه في هذا التقرير. وهذا يقوض من توقعات التوصل إلى تسوية سياسية بالتفاوض تؤدي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن الوضع يتطلب اهتماماً واستجابة عاجلين ومناسبين. وفي الوقت نفسه، لن يزدهر النمو الاقتصادي وتزدهر التنمية الاجتماعية في غياب قواعد مؤسسية صلبة ترسخ المساواة الديمقراطية لأجهزة الحكم المحلي والمركزي ولسائر المؤسسات التمثيلية.

١١ - إن قوة منظمة العمل الدولية لا تكمن في الموارد المالية التي يمكننا إنفاقها. فقوتنا تكمن بالأحرى في قيم العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان التي قام عليها دستورنا وإعلان فيلادلفيا. إن إيماننا وخبرتنا بمؤسسات الحوار والحماية الاجتماعية واحترام الحقوق قد صمدا أمام اختبار الزمن. إن مكتب العمل الدولي ينادي بقيم ومؤسسات يتطلع إليها الناس في مجتمعاتهم.

١٢ - إن قيم ومبادئ منظمة العمل الدولية توفر أساساً لحوار أوسع فيما بين الحكومات والممثلين المنتخبين وممثلي أصحاب العمل ومنظمات العمال وغيرهم من الأطراف الفاعلة في المجتمع. إن أي حل للصراع يجب أن يستند إلى الحوار الذي يُسمع فيه صوت عمال الأراضي العربية المحتلة وأسره لمساعدتهم في تحقيق أمانهم في العمل اللائق. وفي الوقت نفسه، يجب سماع صوت العمال في إسرائيل أيضاً. فلا أحد يمكن أن يرضى عن الوضع الراهن أو عما هو أسوأ وهو زيادة تصعيد الصراع. وهنا أراهن بقوة على المستقبل، وأتعهد بتقديم دعم المكتب الكامل لقيام حوار من أجل مستقبل مفعم بالأمل. إنني أناشد الهيئات المكونة الفلسطينية والإسرائيلية بأن تجازف بالشروع في الحوار الاجتماعي عبر الهوة القائمة في مجالات اختصاصها. كما أطلب إلى مؤتمر العمل الدولي أن يصادق على الرؤية المحدد خطوطها في هذا التقرير وأن يساعد في ترجمتها إلى واقع.

١٣ - إنني أصادق تماماً على استنتاجات واقتراحات البعثات. فبدعم مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة، يجب أن نضع موضع التنفيذ العاجل برنامجاً موسعاً للتعاون التقني للعمال العرب والهيئات الأخرى المكونة بالأراضي المحتلة (أنظر المرفق الثاني من هذا التقرير). إن منظمة العمل الدولية ليست مؤسسة تمويل، لكننا نلتزم التزاماً كاملاً بتوجيه الإجراءات المحددة التي يمكننا تنفيذها بمواردنا الخاصة إلى أهدافها بفعالية. ويمكن للمكتب اتخاذ الخطوات التالية:

- (أ) أن يعيد فوراً تقييم البرامج القائمة للتعاون التقني في ضوء الوضع الجديد والأولويات الناجمة عن الأزمة الإنسانية الراهنة. وينبغي أن يتم ذلك في غضون ستة أسابيع من انتهاء المؤتمر بالتعاون مع الهيئات المكونة الثلاثية الفلسطينية ومجتمع المانحين والأطراف الأخرى المهتمة.
- (ب) ينبغي لعملية إعادة التقييم هذه أن تنظر في مبادرات جديدة في ميدان النهوض بالعمالة، والشباب، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي والدعم المؤسسي على نحو ما اقترحت البعثات، فضلاً عن تلك الناتجة عن المناقشات في المؤتمر. وأدعو جميع الحكومات المهتمة إلى التعهد بتوفير الموارد تحقيقاً لهذه الغاية.
- (ج) تقديم الدعم الكامل من قبل مؤسسات التنمية والبلدان المانحة لإنشاء صندوق فلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية على نحو ما اقترح مؤتمر العمل العربي. والمكتب مستعد لأن يتيح للسلطة الفلسطينية في غضون فترة قصيرة من الوقت دراسة جدوى لكي يخلها ويتخذ قرارات بشأنها جميع الأطراف المعنيين بإنشاء الصندوق. وأعتقد أن هذه مبادرة أساسية.
- (د) استكشاف فرص الحوار الاجتماعي مع الهيئات المكونة الفلسطينية والإسرائيلية إسهاماً في تهيئة مناخ يقوم على الاحترام المتبادل وبناء الثقة وتخفيف التوترات.
- (هـ) من أجل إحراز تقدم بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا التي سيتمخض عنها المؤتمر، سأدعم قدرة مكتب القدس، وقد أصدرت تعليماتي إلى فريق العمل الداخلي، الذي أقمته في نهاية عام ٢٠٠٠، لبدء المشاورات اللازمة بشأن كافة المسائل.
- (و) سأقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الإجراءات المتخذة لتعزيز برنامج التعاون التقني لمكتب العمل الدولي مع الهيئات المكونة الفلسطينية.

١٤- وختاماً، يتعين علي أن أضيف بأنه في ظل الأوضاع المأساوية التي يصفها هذا التقرير، يواجه أعضاء منظمة العمل الدولية التحدي الهائل المتمثل في ضمان أن تكون منظماتنا على صلة وثيقة بالحياة اليومية للعمال وأسراهم في فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة. ولا يمكننا أن نتهرب من هذه المسؤولية.

١٥- والى جانب منظمة العمل الدولية، يواجه المجتمع الدولي وتلك البلدان الأكبر نفوذاً تحدياً رئيسياً كذلك. وفي هذا السياق الجديد، نكون قد انتقلنا إلى سيناريو إنساني وتعميري. إن علينا أن نعود إلى منظور للسلم والتنمية. وجميعنا نحتاج إلى إعادة تقييم أساليب العمل لكي يمكننا الاستجابة لأمانى جميع الأسر في الإقليم: الآباء في العمل، والأطفال في المدرسة، والأمن في الشوارع والسلم في المجتمع. ويظل هذا هو الأمل

الأكبر للغالبية العظمى من الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى العالم أن يساعدهم على تحقيق ذلك.

أيار/ مايو ٢٠٠٢

خوان سومافيا
المدير العام

أولاً: وضع اقتصادي واجتماعي سريع التدهور

عمليات الإغلاق والانهيار الاقتصادي في الأراضي المحتلة

١٦ - تم تنفيذ سياسة إغلاق في الأراضي المحتلة كإجراء أمني منذ اندلاع الانتفاضة وتصاعد العنف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وتنطوي هذه السياسة على شتى درجات القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والمركبات والبضائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين هذين الإقليمين، وبينهما وبين إسرائيل. وازدادت حدة عمليات الإغلاق خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ والرابع الأول من عام ٢٠٠٢. ومن النتائج الفورية لهذا الإغلاق تدني دخل العمال الممنوعين من التوجه إلى أماكن عملهم، ومحدودية أو انعدام وصول الأنشطة التجارية والمنتجين إلى الأسواق، وارتفاع تكلفة الواردات. ويتوقف الآن تدريجياً النشاط الاقتصادي القائم على التبادل والتنقل. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، أصيب النشاط الاقتصادي بالشلل الفعلي، باستثناء تبادلات محلية تماماً اقتصرت على الأساسيات وعلى تلك المناطق القليلة التي لم تتأثر بعمليات الإغلاق.

الأراضي المحتلة كمناطق ومدن مغلقة

١٧ - يتم فرض عمليات الإغلاق في شكل نقاط تفتيش ومتاريس على الطرق وحواجز مادية أخرى أقامها الجيش والمستوطنون مما قلل أو أعاق عمليات التنقل. ويعني الإغلاق الكلي إما حظراً كاملاً على التنقل أو قصر حركة المرور على طرق ثانوية وفرعية فقط، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تأخير كبير وإطالة وقت السفر. ويسمح الإغلاق الجزئي باستخدام بعض الطرق الثانوية والأولية مع تطبيق قيود مماثلة. ويوفر الجدول ١ تقديرات ربع سنوية لعمليات الإغلاق الكلي والجزئي لعام ٢٠٠١ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبسبب الوضع الجغرافي، سادت عمليات الإغلاق الجزئي في غزة (٩٧٤ في المائة من مجموع الأيام من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، في حين كانت عمليات الإغلاق الكلي أكثر تواتراً في الضفة الغربية (٦٨ في المائة من مجموع الأيام عن الفترة نفسها) (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ٢٠٠١ (أ)). وفي المتوسط، تم إغلاق الأراضي داخلياً وخارجياً لمدة ٢١٠ أيام خلال عام ٢٠٠١.

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

الجدول ١: عمليات الإغلاق الكلي والجزئي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠١

المجموع (النسبة المئوية)	الربع الثالث	الربع الثاني (عدد الأيام)	الربع الأول	
				الضفة الغربية
٦٨ر٠	٩١	٣١	٦٤	إغلاق كلي
٣٢ر٠	صفر	٦٠	٢٧	إغلاق جزئي
				قطاع غزة
٢ر٦	صفر	٣	٤	إغلاق كلي
٩٧ر٤	٩١	٨٨	٨٧	إغلاق جزئي

المصدر: استناداً إلى مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ٢٠٠١ (١).

١٨ - وبالرغم من عدم توافر معلومات عن الربع الأول من عام ٢٠٠٢، فمن المرجح أن يستمر نفس الاتجاه الذي لوحظ في عام ٢٠٠١ بل ربما ازدادت حدته. فقد أدى الاجتياح العسكري في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢ إلى حالة إغلاق داخلي كامل لمعظم أنحاء الضفة الغربية، حيث أقيمت نحو ١٥٠ نقطة تفتيش عسكرية في شباط/ فبراير - أيار/ مايو ٢٠٠٢. وفرض حظر تجول على أكثر من ٣٠ في المائة من سكان الضفة الغربية أثناء معظم شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، وبخاصة في المدن الكبيرة رام الله والبييرة وقلقيلية وطولكرم وبيت لحم وجنين ونابلس وطوباس والخليل. وأدت عمليات الإغلاق الداخلي إلى تقسيم قطاع غزة فعلياً إلى ثلاث مناطق مغلقة.

١٩ - كما تطبق عمليات الإغلاق بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، وبين الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة. فتم إغلاق المرور أمام المسافرين، سواء من المشاة أو السيارات الخاصة، بين غزة وإسرائيل عند معبر إريتر لمدة ٦٧٣ في المائة من الوقت بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وأوقفت الحركة التجارية تماماً عند معبر إريتر خلال الفترة نفسها، ولمدة ٨٩٦ في المائة من الوقت بين الضفة الغربية والأردن عند جسر النبي/ الكرامة، وبنسبة ٧٢٤ في المائة من الوقت عند معبر رفح على الحدود بين قطاع غزة ومصر. وأغلقت حركة مرور المسافرين بنسبة تراوحت بين ٢٥ في المائة ٦٧ في المائة من الوقت عند هذه المعابر نفسها. كما تم إغلاق معبري قارني وصوفا بين غزة وإسرائيل بنسبة ٦٢ في المائة و٥٣٦ في المائة على التوالي من الأيام بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

توقف شبه تام للاقتصاد

٢٠ - تحدث عمليات الإغلاق صدمات على الطلب والعرض معاً في اقتصاد الأراضي المحتلة، مع ما يؤدي إليه ذلك من آثار تراكمية. وكانت القنوات الأولى لنقل هذه الصدمات هي من خلال فقدان الدخل الناتج عن أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (وفي المستوطنات الإسرائيلية)، يليها تدني الصادرات من الأراضي المحتلة والواردات إليها. وهبط مجموع الدخل السنوي للأجور الحقيقية للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنسبة ٤٥٩ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بالعام الأسبق (الجدول ٢). ولا تتوافر تقديرات عن الربع الأول من عام ٢٠٠٢ وإن كان يعتقد أن عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (ومعظمهم يعمل دون تصاريح) هبط إلى آلاف قليلة، ومن المرجح تماماً أن يكون عمل الفلسطينيين في إسرائيل قد توقف كلية مع بدء الاجتياح العسكري في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وتشير تقديرات مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة عن التجارة غير الزراعية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى هبوط نسبته ٣٣٥ في المائة للواردات من إسرائيل وبنسبة ١٧٧ في المائة للصادرات إلى إسرائيل مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠١، تشير التقديرات الأولية لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية إلى أن مجموع الصادرات الزراعية هبط بنسبة ٥٣ في المائة، وهبطت الصادرات من المصنوعات بنسبة ٥٠ في المائة، مع تدني الواردات بنسبة تراوحت بين ٤٢ في المائة و٦٠ في المائة. ويقدر مركز تطوير القطاع الخاص بجمعية رجال الأعمال الفلسطينية أن حجم المبيعات هبط بنسبة ٤٧ في المائة عام ٢٠٠١، وهبط معدل الاستفادة من القدرة الإنتاجية بنسبة ٥٠ في المائة، في حين زادت تكلفة المدخلات الأولية والنقل بنسبة ٢٦ في المائة. وهكذا تواجه الشركات العاملة داخل الأراضي المحتلة تكلفة أعلى للمدخلات وطلباً أقل. ويجري الآن استيفاء هذه التقديرات عن الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٢ التي خضعت فيها معظم مدن الضفة الغربية لحظر التجول.

٢١ - وقد هبط الاستثمار الكلي بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠١ وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وهبط الاستثمار العام بما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠١ بعد أن زاد المانحون من نقل ميزانيات المعونة إلى المساعدات الطارئة المطلوبة. وأعاق من الاستثمار الخاص ارتفاع التكاليف، وبخاصة تكاليف الأسمت والنقل، وعدم التيقن من توقعات تحقيق عائد، ووقوع الصراع في المناطق السياحية. وهبطت رسملة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية بنسبة تقدر بربع قيمتها (البنك الدولي، ٢٠٠٢).

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

الجدول ٢: الدخل الحقيقي لأجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٦٨٠٠٠	١١٧٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	عمال في إسرائيل والمستوطنات
١٠٦٩٠	١١٠٤٠	١٠٥٨٠	متوسط الأجر اليومي (بالشيك الإسرائيلي الجديد)
١٠٢٧٠	١٠٧٤٠	١٠٥٨٠	الأجر اليومي الحقيقي (بالشيك الإسرائيلي الجديد)
٢٠ر٣	٢٠ر٢	٢٠ر٣	عدد الأيام في الشهر
٢٠٣	٢٠٢	٢٠٣	عدد الأيام في السنة (تقديرات)
٤ر٢١	٤ر٠٨	٤ر١٤	سعر صرف الدولار مقابل الشيك الإسرائيلي الجديد
٣٣٦٧٤	٦٢٢ر١٣	٧٠٠ر٣٥	مجموع الدخل السنوي للأجور الحقيقية (بملايين الدولارات)
المصدر: مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية.			

الأزمة المالية

٢٢ - هبطت إيرادات السلطة الفلسطينية هبوطاً حاداً في عام ٢٠٠١ بنسبة أكثر من ٧٠ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٠٢). ويجيء أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الإيرادات من الضرائب المفروضة على استهلاك كل من السلع المحلية والواردات. وتجبي إدارة الضرائب الإسرائيلية الرسوم المفروضة على الواردات وقد احتبستها كلها منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. إن الإيرادات الضريبية المحلية تتبع عن كثب مستوى الطلب الإجمالي، إذ إن هبوط الطلب يترجم مباشرة إلى هبوط في الإيرادات الضريبية. ويواجه تمويل البلديات صعوبات مماثلة بالنظر إلى حدوث هبوط حاد في الإيرادات. وقد عوضت المساعدة الطارئة المقدمة للميزانية من مجتمع المانحين جزءاً من الانهيار في الإيرادات الحكومية المركزية. ويمثل دفع الأجور الآن أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع المخصصات، بعد أن توقف الاستثمار العام فعلياً. وكان الاستثمار العام الممول من المانحين كبيراً، لكن ازداد توجيهه إلى المساعدات الطارئة قصيرة الأجل، بما في ذلك برامج العمالة المؤقتة.

الأضرار والدمار الناتجان عن الصراع

٢٣ - تسبب تصعيد العنف والاحتلال العسكري للأراضي في حدوث ضرر مادي بالغ للبنية الأساسية والأراضي الزراعية. وفي خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، قدر البنك الدولي الأضرار (استناداً إلى تكلفة الإحلال) بمبلغ ٣٠٥ ملايين دولار أمريكي، وذلك بنسبة ٦٣ في المائة في غزة و٣٧ في الضفة الغربية. والأضرار أساساً هي في الزراعة (٥٨ في المائة) والبنية الأساسية العامة والمباني العامة (٢٦ في المائة) والمباني السكنية والتجارية

والصناعية الخاصة (١٦ في المائة) (البنك الدولي، ٢٠٠٢). وأصدرت السلطة الفلسطينية ومنظمة العمل العربية تقديرات مماثلة.

٢٤ - وقد تسبب الاجتياح العسكري الذي شن في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢ في أضرار بالغة للمباني العامة، وبخاصة مباني السلطة الفلسطينية، وللبنية الأساسية التي مَوَّل المانحون معظمها. فمثلاً كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المدعم بتمويل المانحين منذ عام ١٩٩٤ بما في ذلك المساعدة التقنية المقدمة من منظمة العمل الدولية، هدفاً لهجمات عسكرية شتى تعرضت لها مبانيه وملفاته التقنية. ويُعد مجتمع المانحين (في أيار/ مايو ٢٠٠٢) تقديرات جديدة للأضرار التي وقعت. وتقدر الأرقام الأولية تكلفة إعمار المباني والهياكل الأساسية العامة والخاصة في الضفة الغربية بنحو ٤٣٢ مليون دولار أمريكي.

هبوط ملموس في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي

٢٥ - نتيجة لما سبق، هبط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠١، في حين هبط الدخل القومي الإجمالي الحقيقي - الذي يمثل مجموع الناتج المحلي الإجمالي وعامل الدخل المكتسب في الخارج (أجور العمال الفلسطينيين المكتسب في إسرائيل) - بنسبة ١٨٫٧ في المائة (الجدول ٣). وهبط الدخل القومي الإجمالي بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالنظر إلى الهبوط الجذري في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. ويشير الهبوط التراكمي إلى انخفاض بنسبة ١٧٫٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٩، وهبوط بنسبة ٢٨٫٢ في المائة في الدخل القومي الإجمالي للفرد عن الفترة نفسها. وعلى نقيض ذلك، فخلال الفترة ذاتها، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية بالشرق الأوسط بنسبة ٢٫٩ في المائة. إن ضخامة حجم هذا الهبوط في الدخل الإجمالي وفي دخل الفرد المتاح للعمال وأسرههم يفوق كثيراً حالات الأزمات الناتجة عن كوارث مالية أو اقتصادية أو طبيعية. وعلى سبيل المقارنة، فخلال الأزمة المالية في آسيا في ١٩٩٧-١٩٩٨، هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٨ بنسبة بلغت في المتوسط ٨٫٢ في المائة في جمهورية كوريا وماليزيا وتايلند.

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

الجدول ٣: الدخل الإجمالي ودخل الفرد

٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
(بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط النسبة المئوية للتغيير السنوي			
٤٠٩٣ مليون				الناتج المحلي الإجمالي
	١٢ر٠ -	٦ر٠ -	٦ر٠	النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
	٨٢ر٣	٩٣ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠=١٩٩٠
١٤٨٨				الدخل القومي الإجمالي للفرد
	١٨ر٧ -	١١ر٧ -	٢ر٢	النمو الحقيقي للدخل القومي الإجمالي للفرد
	٧١ر٨	٨٨ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠=١٩٩٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، ٢٠٠٢.

هبوط حاد في العمالة وتدني الأجور الحقيقية

٢٦ - يعتمد أكثر من ٩٠ في المائة من السكان على شكل من أشكال الدخل الناتج عن عمل في الأراضي المحتلة. إن أي هبوط في العمالة و/أو في الدخل الناتج عن العمل يترجم فوراً إلى هبوط في الاستهلاك والرفاهة.

٢٧ - إن السمة الغالبة على سوق العمل في الأراضي المحتلة هي سرعة نمو السكان في سن العمل، بمعدل سنوي يبلغ ٥١ في المائة، في وجه تقلص فرص العمالة في الفترة الأخيرة. فقد هبط مجموع العمالة بما يقرب من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ (الجدول ٤). وبلغت نسبة الهبوط في الضفة الغربية وغزة ١١ في المائة و٢٦ في المائة على التوالي. ويعزى الجزء الأكبر من هذا الهبوط إلى هبوط نسبته ٤١ في المائة في عمالة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (٢٨ر٤ في المائة في الضفة الغربية و٨٩و١ في المائة في غزة). وفي عام ٢٠٠١، كان نحو ٦٩٠٠٠ عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل، معظمهم بدون تصاريح عمل. وشكل هذا الرقم نصف عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠. كما هبطت العمالة داخل الأراضي المحتلة بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠١. وهبط مستوى العمالة هبوطاً حاداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ نتيجة عمليات الإغلاق، ثم ارتفع تدريجياً مرة أخرى اعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠٠١. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠١، بلغ معدل العمالة في الأراضي المحتلة ٩١ في المائة من مستويات ما قبل الانتفاضة، فكانت النسبة ٩٥ر٠ في المائة في الضفة الغربية و ٨٢ في المائة في غزة. وفي غزة، ظلت منطقة إريتر الصناعية، وهي منطقة عسكرية مغلقة، توفر العمالة لنحو ٤٨٠٠ عامل في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ (مرتفعة عن رقم ٤٢٠٠ عامل في عام ١٩٩٩).

تقرير المدير العام - ملحق

الجدول ٤: مؤشرات سوق العمل

تقديرات ٢٠٠٢	النسبة المئوية لمتوسط التغيير السنتوي	٢٠٠١				٢٠٠٠				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	
										الأراضي المحتلة
١٨٢٠	٥٠٢	١٧٩٦	١٧٧٢	١٧٥٩	١٧٢٥	١٧٠٣	١٦٨٩	١٦٦٣	١٦٤٦	السكان+١٥ سنة (بالآلاف)
٦٩٣	٢٠٢ -	٧٠٢	٦٧٧	٦٧٤	٦٦٩	٦٦٨	٧٣٥	٧٠٧	٦٧٢	القوى العاملة (بالآلاف)
٣٩٧	١٤٩٩ -	٥١٨	٥٠٦	٥١٥	٤٨٩	٤٧٩	٦٦١	٦٤٥	٥٩٨	العمالة (بالآلاف)
٣	٤٠٦٦ -	٦٨	٦٣	٧٤	٧١	٤٤	١٤٦	١٤٤	١٣١	منها في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)
٢٩٦	٧٥٣٣ -	١٨٤	١٧٢	١٦٠	١٨٠	١٨٩	٧٣	٦٢	٧٣	البطالة (بالآلاف)
٣٨٠	٧٠٠ -	٣٩٠	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٨	٣٩٢	٤٣٥	٤٢٥	٤٠٨	معدل مشاركة القوى العاملة (%)
٢١٨	١٩٢٢ -	٢٨٨	٢٨٦	٢٩٣	٢٨٣	٢٨٠	٣٩٠	٣٨٨	٣٦٣	معدل العمالة (%)
٤٢٧	٧٦٢٢ -	٢٦٢	٢٥٤	٢٣٧	٢٦٩	٢٨٣	١٠	٨٨	١٠٩	معدل البطالة (%)
										الضفة الغربية
-	٥٠٠	١١٨٣	١١٦٩	١١٦٠	١١٣٩	١١٢٤	١١١٧	١١٠٠	١٠٩٠	السكان+١٥ سنة (بالآلاف)
-	٠٤٠	٤٩١	٤٨٣	٤٧٧	٤٧٤	٤٨٣	٥٠٦	٤٨٣	٤٤٥	القوى العاملة (بالآلاف)
-	١٠٦٦ -	٣٨٢	٣٧٤	٣٨٦	٣٦١	٣٥٦	٤٦٨	٤٥٢	٤٠٥	العمالة (بالآلاف)
-	٢٨٤٠ -	٦٦	٦٠	٧٢	٦٩	٤٠	١١٦	١١٤	١٠٣	منها في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)
-	٧٨٨٠	١٠٩	١٠٩	٩١	١١٣	١٢٧	٣٨	٣١	٤٠	البطالة (بالآلاف)
-	٤٣٠ -	٤١٠	٤١٣	٤١٠	٤١٦	٤٣٠	٤٥٣	٤٣٩	٤٠٨	معدل مشاركة القوى العاملة (%)
-	١٤٩٩ -	٣٢٠	٣٢٠	٣٣٣	٣١٧	٣١٧	٤١٩	٤١٠	٣٧٢	معدل العمالة (%)
-	٧٨٢٢	٢٢٢	٢٢٦	٩١٠	٢٣٨	٢٦٣	٧٥	٦٤	٩٠	معدل البطالة (%)
										قطاع غزة
-	٥٨٠	٦١٣	٦٠٣	٥٩٩	٥٨٦	٥٧٨	٥٧٢	٥٦٣	٥٥٦	السكان+١٥ سنة (بالآلاف)
-	٧٧٠ -	٢١١	١٩٤	١٩٨	١٩٥	١٨٥	٢٢٩	٢٢٤	٢٢٧	القوى العاملة (بالآلاف)
-	٢٦٠١ -	١٣٦	١٣٢	١٢٩	١٢٢	١٢٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	العمالة (بالآلاف)
-	٨٩٠١ -	٢	٣	٢	٣	٣	٣٠	٣٠	٢٩	منها في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)
-	٧١٢٢	٧٥	٦٢	٦٩	٧٣	٦٢	٣٦	٣١	٣٤	البطالة بالآلاف
-	١٢٢٩ -	٣٤٤	٣٢٢	٣٣٠	٣٣٣	٣٢٠	٤٠٠	٣٩٨	٤٠٨	معدل مشاركة القوة العاملة (%)
-	٣٠٣٣ -	٢٢٢	٢١٩	٢١٠	٢٠٨	٢١٣	٣٣٧	٣٤٣	٣٤٧	معدل العمالة (%)
-	٧٩٠١	٣٥٥	٣٢٠	٣٤٨	٣٧٤	٣٣٠	١٥٧	١٣٨	١٥٠	معدل البطالة (%)

المصدر: تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية.

٢٨ - إن فقدان العمالة في القطاع الخاص قد عوضته جزئياً زيادة في العمالة العامة. فزاد باطراد عدد الأشخاص الذين يعملون لدى السلطة الفلسطينية مباشرة في

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

خلال عام ٢٠٠١، من ١١١٠٠٠ في الربع الأول إلى ١٢١٠٠٠ في الربع الثالث، مما يشكل أكثر من ٢٣ في المائة من مجموع العمالة. ومن المرجح أيضا أن تزداد العمالة في وكالات المعونة مع تركيز المساعدات الطارئة والإنسانية بشكل أكبر على المناطق المحلية. ويتضح أن هذه العمالة حيوية في الحفاظ على مستوى معين من الطلب. ومع ذلك، فقد هبطت بشكل ملموس نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل. ففي عام ٢٠٠١، كان يعمل ثلاثة أشخاص من كل عشرة أشخاص في سن العمل، مقارنة بما يقرب من أربعة أشخاص إلى عشرة أشخاص في عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى عمليات الإغلاق، فإن العمالة المسجلة على هذا النحو ليست كلها عمالة لكامل الوقت. فهناك أيام طويلة لم يتم فيها ممارسة العمل بسبب العجز عن الوصول إلى مكان العمل. ومن الدلالات الأخرى على تدهور نوعية العمالة حدوث تغيير في توزيع حالة العمالة، فازدادت العمالة للحساب الخاص بنسبة ٢٠ في المائة وحدث هبوط في العمالة بأجر. ويشير هذا التحول إلى الطابع غير المنظم للعمالة مع سعي الأشخاص الذين فقدوا العمل بأجر إلى تعويض الدخل المفقود من الأجور بشكل من أشكال النشاط في مجال العمل للحساب الخاص، عادة ما يكون في الاتجار بأشياء زهيدة القيمة (الجدول ٥).

الجدول ٥: العمالة حسب الوضع في الاستخدام (النسبة المئوية)

٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
(النسبة المئوية للتغيير)	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الثالث	
٥٢-	٦٠.٥	٦٢.٦	٥٩.٣	٦٧.٧	عاملون بأجر
٢٠.١	٣٠.٣	٢٨.١	٢٧.٧	٢٣.٤	عاملون لحسابهم الخاص/ أصحاب عمل
٦٨-	٩.٢	٩.٣	١٣.٠	٨.٩	عاملون في نشاط أسري دون أجر
	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	المجموع

المصدر: مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٢٩ - وحذت البطالة الصريحة النمط ذاته. فازدادت البطالة بنسبة ١٥٩ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٨.٣ في المائة، أعقبها هبوط طفيف إلى ٢٦.٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ (الجدول ٤). وكانت البطالة عادة أعلى في غزة (٣٥.٤ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠١) عنها في الضفة الغربية (٢٢.٢ في المائة). وكانت بطالة الشباب عالية بوجه خاص، فبلغت ٤٥ في المائة في غزة (الشباب في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة) في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، و٣٣ في المائة في الضفة الغربية. والجدير بالملاحظة أن البطالة ليست كل سبب الهبوط في مستوى العمالة. فقد هبط معدل مشاركة القوى العاملة في عام ٢٠٠١ بنسبة ٧ في المائة (٤.٣ في المائة في الضفة الغربية و١٣ في المائة في غزة)، مما يشير إلى بطالة مقنعة للأشخاص الذين انسحبوا من القوى العاملة. ويلاحظ الهبوط في مشاركة القوى العاملة للرجال والنساء معا، وإن كان أكثر وضوحا للرجال

عن النساء، بالنظر إلى المعدل المنخفض جدا لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي المحتلة (الجدول ٦). ولا يمكن استبعاد حدوث زيادة في الأنشطة المولدة للدخل، والتي لم تسجل كعمالة، من جانب النساء لكي يعلن أسرهن.

الجدول ٦: مؤشرات القوى العاملة حسب الجنس (النسبة المئوية)

	٢٠٠١		٢٠٠٠		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	
السكان ١٥ سنة فأكثر	١٠٠ر٠	٥٠ر٠	١٠٠ر٠	٤٩ر٩	٥٠ر١
القوى العاملة	١٠٠ر٠	١٣ر٩	٨٦ر١	١٥ر٤	٨٤ر٦
خارج القوى العاملة	١٠٠ر٠	٧٢ر٤	٢٧ر٦	٧٤ر٤	٢٥ر٦
معدل مشاركة القوى العاملة	٣٨ر٣	١٠ر٦	٤١ر٥	١٢ر٨	٧٠ر١
نسبة العمالة إلى السكان	٢٨ر٨	٨ر٩	٤٨ر٧	٣٥ر٦	١١ر١

المصدر: مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٠ - وباستخدام تعريف مخفف للبطالة، يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بنسبة ٣٥ر٥ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠١. وبالنظر إلى الغياب الكامل لأي نظام لإعانات البطالة داخل الأراضي المحتلة، فإن الشخص الذي يفقد وظيفته يحرم بالمثل من أي شكل من أشكال الدخل، ويسعى إلى تعويض ذلك مستعينا بأية مدخرات أمكن جمعها.

٣١ - ومع تصاعد الأزمة في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ يرجح أن يزداد تدني العمالة وتزايد البطالة الصريحة. ولم تنتشر بيانات رسمية حتى الآن بسبب حالة الصراع. ويشير تقدير أولي لمنظمة العمل الدولية إلى أن البطالة يمكن أن تصل إلى ٧ ر ٤٢ في المائة في الأراضي المحتلة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس). وهذا يفترض عدم حدوث تغيير في مستوى العمالة العامة، وحدث هبوط آخر في معدل مشاركة القوى العاملة نسبته ١ في المائة، وهبوط بنسبة ٥٠ في المائة في عمالة القطاع الخاص داخل الأراضي المحتلة. ومن المرجح أن يؤدي الاجتياح العسكري الذي شن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى زيادة تفاقم البطالة. ولا يوجد تقدير للبطالة عن الفترة نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٢، إذ لم تعد تصدق الافتراضات الأساسية بشأن أداء سوق عمل يقوم على مفهومي العمالة والبطالة. فالأشخاص الذين يخضعون لحظر التجول ولقيود صارمة على تنقلاتهم لا يدرون ببساطة إن كانوا سيتمكنون من العودة إلى وظائفهم السابقة أو هل ستظل هذه الوظائف متاحة. وهكذا فمن المرجح أن يحدث معظم التكيف في سوق العمل من خلال انخفاض دخل العمال والأسر بسبب الانخفاض الحاد في عدد أيام العمل.

عمل الأطفال

٣٢ - في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ تبين أن ٥٠ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٤ عام، أي ٢١٠٧ أطفال، كانوا نشطين في القوى العاملة. ووفقاً لمسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان معدل مشاركة السكان بالفئة العمرية ١٠-١٧ سنة في القوى العاملة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذا يشير إلى زيادة حادة في مشاركة الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة في القوى العاملة. وقد أدت عمليات الإغلاق إلى إضعاف خطير في أداء المدارس في الأراضي المحتلة، بسبب انعدام حرية تنقل المدرسين والأطفال، فضلاً عن الأضرار المادية التي لحقت بالمباني المدرسية. وقبل الانتفاضة، كانت المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس عالية نسبياً في الأراضي المحتلة (٩٧ في المائة للتعليم الابتدائي في عام ١٩٩٨). ومن المرجح أن يكون عمل الأطفال قد تزايد بعد سعي الأسر التي أنهكتها الفقر إلى البحث عن كل السبل الممكنة التي تضيف أي شيء إلى دخلها.

تدني الأجور الحقيقية

٣٣ - يعرض الجدول ٧ معلومات عن الاتجاه في الأجور الحقيقية للعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وفي إسرائيل. وتعكس الاتجاهات في الأجور الحقيقية التحركات في كل من سعر العمل وفي الأسعار الاستهلاكية. وفي خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، يبين الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية الذي جمعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حدوث تضخم بسيط في الأسعار حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠١ ، مع تسارع طفيف في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بنسبة ١٦٤ في المائة عن الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وبالرغم من حالة الأزمة، خفت نسبياً حدة تضخم الأسعار باستثناء الأشهر الأخيرة في الضفة الغربية. ويمكن أن يعزى عدم حدوث أثر مستمر على الأسعار المسجلة في الفترة قيد الاستعراض إلى الهبوط في العرض والطلب معاً. وفي الفترة بين شباط/فبراير ٢٠٠١ وشباط/فبراير ٢٠٠٢، ارتفع الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية بنسبة ٣٥٢ في المائة (٢٦٧ في المائة في غزة و٤٦٢ في المائة في الضفة الغربية) مع حدوث زيادات أعلى من المتوسط في الإسكان والنقل والتعليم. وتعكس هذه الزيادات القيود على كل من العرض والطلب في سياق عمليات الإغلاق. ويبين الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية في غزة حدوث هبوط بلغ نحو ٣ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠، في حين يلاحظ العكس في الضفة الغربية التي شهدت زيادة نسبتها ٣٨ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٠.

الجدول ٧: الأجور اليومية الحقيقية بالشيكول الإسرائيلي الجديد

٢٠٠١		٢٠٠٠		٢٠٠٠		٢٠٠٠	
الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
٥٥٦	٥٦٥	٥٩٩	٥٩٤	٦١٧	٦٤٠	٦٦٣	٦١٥
٥١٥	٥١٦	٥٠٥	٥٠٨	٥٤٩	٤٧٣	٤٨١	٤٨١
١٠٨٦	١٠٦١	١٠٨٦	١٠٥٥	١١١٤	١١٠٨	١١١	١٠٨٦
١٠١٦٤	١٠٠٤٩	١٠٠٣٣	١٠٠٢٤	٩٩٦٨	٩٩٠١	٩٩٤٥	١٠٠٠

الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية (المتوسط)، الربع الأول من ٢٠٠٠ = ١٠٠

ملاحظة: الأجور الأسمية بالشيكول الإسرائيلي الجديد مؤطرة بالرقم القياسي ربع السنوي للأسعار الاستهلاكية في المناطق المعنية. الربع الأول، الخ.

المصدر: مسح القوى العاملة ومسح الأسعار الاستهلاكية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٤ - وقد هبطت الأجور الحقيقية بنسبة ٩٩ في المائة في الضفة الغربية (الربع الأخير من عام ٢٠٠١ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٠)، وبنسبة ٦٢ في المائة في غزة (رغم أن متوسط الأجور في عام ٢٠٠١ كان أعلى من عام ٢٠٠٠) وبنسبة ٥٥ في المائة للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (الأمر الذي ربما يعكس أثر العمل بدون تصريح).

الفقر والحماية الاجتماعية

زيادة سريعة في الفقر

٣٥ - كانت النتيجة المباشرة للهبوط في العمالة والدخل حدوث زيادة حادة وسريعة في انتشار الفقر، الذي يقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ٢١ دولار يوميا (الجدول ٨). وازداد انتشار الفقر من ٢٣٢ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ وإلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠١ وربما وصل إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وقدر عدد السكان الذين يعيشون في فقر بنحو ٦٧٤٠٠٠ في عام ١٩٩٨ و ١٥١١٠٠٠ في عام ٢٠٠١ بزيادة أكثر من الضعف (١٢٤ في المائة). ويشير مسح للجهاز المركزي الفلسطيني لعام ٢٠٠١ إلى أن ما يقرب من نصف مجموع الأسر في الربع الأول من عام ٢٠٠١ اضطرت إلى مواجهة هبوط نسبته ٥٠ في المائة في دخلها الناتج عن العمل، الأمر الذي يعزى في المقام الأول إلى أيام عمل مفقودة.

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

الجدول ٨: انتشار الفقر (النسبة المئوية من السكان)

١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢ (تقدير)	
١٥ر٤	-	-	-	الضفة الغربية
٣٧ر٢	-	-	-	غزة
٢٣ر٢	٣٣ر٠	٤٦ر٠	٦٢ر٠	الأراضي المحتلة
٦٧٤	-	١٥١١	-	عدد الفقراء (بالآلاف)

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

استراتيجيات التصدي

٣٦ - باستثناء الخدمات الصحية والمدارس التي تحصل على إعانات كبيرة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومن المانحين، لا توجد شبكة أمان لتوفير الحماية الاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتعتمد استراتيجيات التصدي، استجابة للأزمة، اعتماداً كبيراً على تدابير فردية وأسرية. وهناك بعض البرامج المؤسسية المحدودة بالضرورة وضعت موضع التنفيذ من جانب مجتمع المانحين أو من خلاله.

٣٧ - وقد استمرت الخدمات الصحية بوجه عام تؤدي عملها رغم المصاعب المرتبطة بالقيود المفروضة على التنقل (بما فيها حركة سيارات الإسعاف) والطلب العالي على المساعدات الطارئة. إن الخدمات الحكومية فضلاً عن الخدمات الممولة من المانحين والخدمات الخاصة توفر التأمين الصحي لقرابة ٦٠ في المائة من السكان. ويقدر مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أجري عام ٢٠٠٠ أن ٤٨ر٢ في المائة من السكان في الضفة الغربية و٢٤ر٤ في المائة في غزة لا يتمتعون بأي نوع من أنواع التأمين الصحي (الجدول ٩).

الجدول ٩: توزيع الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي حسب نوع التأمين، ٢٠٠٠ (النسبة المئوية)

مجموع السكان	نوع التأمين الصحي						
	بدون تأمين	خاص	تأمين الضمان الاجتماعي	أونروا	عسكري	حكومي	
١٩٩٢١٠٥	٤٨ر٢	١٧ر١	١ر٦	٩ر٤	١ر٤	٢٢ر٣	الضفة الغربية
١١٢٥١٨٥	٢٤ر٤	٠ر٣	٦ر٣	٢٤ر٢	٦ر٩	٣٧ر٩	غزة
٣١١٧٢٩٠	٣٩ر٦	١١	٣ر٣	١٤ر٨	٣ر٤	٢٧ر٩	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٨ - ونتيجة للهبوط الجذري في توافر العمالة، فإن العمال الفلسطينيين الذين تراكمت حقوقهم في الضمان الاجتماعي لدى معهد التأمين الوطني الإسرائيلي ازداد اختيارهم لتحصيل اشتراكاتهم في شكل مبلغ مقطوع. وفي عام ٢٠٠١، اختار نحو ٤٠٠٠٠ عامل أن يفعلوا ذلك، مقابل ٧٠٠٠ فقط في عام ٢٠٠٠. ولوحظ وجود اتجاه تصاعدي مماثل في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة التي بلغت أكثر من خمسة أضعاف بأنها تمثل إجراء لمواجهة محنة تمويل الاحتياجات العاجلة. وباختيار الحصول على مبلغ مقطوع يتنازل العمال عن أية حقوق مقبلة.

٣٩ - وأجرت دراسة أشرف عليها مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة استقصاء لإستراتيجيات التصدي التي طبقتها الأسر في مدينتين وقريتين في غزة والضفة الغربية (مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة ٢٠٠٢). وتؤكد الدراسة أن الإغلاق، الذي يقلص مساحة حركة السلع والأشخاص، يعني فرض قيود كبيرة على الحياة اليومية. وكانت غزة أشد تأثراً بالفرص المحدودة للنفوذ إلى العمل الخارجي وأسواق السلع، في حين هيمنت عواقب عمليات الإغلاق الداخلي على الضفة الغربية. وفي كلتا المنطقتين، قللت الأسر من الاستهلاك، أولاً في السلع غير الأساسية ثم في استهلاك الأغذية، وتوقفت عن سداد فواتير المرافق العامة، واعتمدت أكثر على القروض الائتمانية وغير الرسمية، وعلى التضامن، بما يشمل المعونة الدولية الطارئة، وبيع الأصول الشخصية. وعادت أسر كثيرة، والنساء بصفة خاصة، إلى الزراعة في رقع صغيرة من الأرض من أجل زراعة بعض الضروريات. كما شاعت أنشطة إحلال الواردات. وقد اختلف حجم الإغلاق من منطقة إلى أخرى، لكن كلما طالّت مدة الإغلاق ازدادت العواقب مشقة. وبهذا المعنى فإن الاجتياح العسكري في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢ والذي استمر حتى وقت إعداد هذا التقرير، إنما يعني قدراً أكبر من الإغلاق، وبالتالي من المحن.

برامج العمالة والمساعدة الطارئة

٤٠ - قام عديد من المانحين كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتنفيذ برامج طارئة للعمالة بأشكال شتى. غير إن العمالة في مواقع الإنشاءات أعاققتها مشاكل الوصول إلى المواقع وقلة الحصول على المدخلات الأساسية وبخاصة الأسمنت. وفي حالات أخرى، لجأ المانحون إلى سداد رواتب موظفي الطوارئ الذين يعملون على توفير المساعدة الإنسانية والخدمات الصحية.

٤١ - وأقام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة نظاماً للتكافل بين العمال الذين ظلوا يعملون وتدفع لهم الأجور وبين العاطلين عن العمل. وفي الضفة الغربية، يسر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من فرص وصول أعضائه إلى برامج خاصة للعمالة الطارئة نفذتها البلديات.

حقوق الإنسان والحقوق في العمل

٤٢ - تم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، باستفاضة في التقارير السابقة للمدير العام ومن خلال الملاحظة المباشرة من قبل البعثة وفي عدد من التقارير الأخيرة. وتشمل هذه التقارير تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، والتقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان، (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠١)، وتقرير منظمة العفو الدولية عن إسرائيل والأراضي المحتلة (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٢) وشتى التقارير والبيانات الصادرة عن مرصد حقوق الإنسان (في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠٠٢). كما قدم الاتحاد العام الدولي لنقابات العمال العرب تقريراً إلى منظمة العمل الدولية. وتتفق هذه التقارير والملاحظات المباشرة من قبل بعثة منظمة العمل الدولية على النقاط التالية.

الخسائر في الأرواح

٤٣ - في الفترة ما بين ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، تمخض الصراع عن مقتل ١٦١٩ شخصاً، من الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، منهم ٥ ٧٦ في المائة من المدنيين (B'tselem، ٢٠٠٢). كما أصيب عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من المدنيين كذلك، بجراح مختلفة، بترت أعضاء الكثيرين منهم. وتعرض آخرون لا حصر لهم، بمن فيهم الأطفال، لإجهاذ انفعالي حاد. وفي معظم الحالات كان الضحايا المدنيون من الأشخاص في مكان العمل أو في طريقهم إلى العمل أو عائدين منه.

قيود على حرية التنقل

٤٤ - أدت عمليات الإغلاق إلى قيود حادة على حرية تنقل الأشخاص بمن فيهم العمال وأصحاب العمل في جميع المهن. وفي بعض المدن تم فرض إجراءات حظر التجول لفترات طويلة مع إتاحة ساعات قليلة فقط كل أسبوع لشراء المواد الغذائية الأساسية. وفي منطقة الخليل التي تسيطر عليها إسرائيل، وضع قرابة ٣٠٠٠٠٠ مقيم فلسطيني تحت حظر التجول شبه الكامل خلال ١٤٣ يوماً في عام ٢٠٠١، في حين لا يواجه نحو ٤٠٠ مستوطن يهودي يعيشون في المنطقة أية قيود من هذا القبيل (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠١). وتم على نطاق واسع توثيق المعاملة السيئة التي يتعرض لها الفلسطينيون على أيدي جنود قوات الدفاع الإسرائيلي عند نقاط التفتيش العسكرية. (تشير جميع التقارير الأربعة المذكورة أعلاه إلى هذا الوضع وكانت بعثة منظمة العمل الدولية شاهد عيان على هذه المشاهد). وبالنسبة للكثيرين من الفلسطينيين، تعني الحياة اليومية قضاء ساعات طويلة في صفوف عند نقاط التفتيش العسكرية، يخضع فيها المرور إلى قواعد متغيرة، وغالبا ما يصاحبه إيذاء لفظي بل وبدني. كما

عطلت الاجتماعات النقابية فضلا عن اجتماعات منظمات أصحاب العمل نتيجة القيود المفروضة على تنقل الأشخاص داخل الأراضي المحتلة.

نهب الممتلكات الخاصة

٤٥ - أجمعت التقارير على الإشارة إلى أنه خلال الاجتياح العسكري الذي حدث مؤخرا وحظر التجول المفروض على معظم مدن الضفة الغربية، قام جنود قوات الدفاع الإسرائيلي بسرقة أصول في شكل مدخرات نقدية ومجوهرات وحلي ثمينة من المنازل الخاصة. ولم تكن هذه الحوادث معزولة بالمرة، إلى حد اعتراف قوات الدفاع الإسرائيلي بوجود "ظواهر تخريب ونهب بشعة" (هآرتز، ٢٠٠٢). ويبحث حاليا مركز الديمقراطية وحقوق العمال ٨٥ شكوى عن سرقة ممتلكات وردت من أشخاص في رام الله وحدها. ووردت تقارير مماثلة من مدن أخرى. وزاد هذا السلوك من نزف مدخرات الأسر العاملة في وقت تمثل فيه هذه المدخرات المصدر الوحيد المتاح حتى الآن.

٤٦ - كما أبلغ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطيني بوقوع أضرار وتدمير للآلات والمعدات الموجودة في شركات خاصة ونهب البضائع والمؤن.

هدم المنازل

٤٧ - قامت قوات الدفاع الإسرائيلي بهدم عدة مئات من منازل الأشخاص بسبب الاشتباه في صلاتهم بأنشطة إرهابية أو هدمت لأسباب أمنية، كما أحييت مناطق واسعة من الأراضي الزراعية إلى أرض غير صالحة للزراعة، واقتلعت أشجار الزيتون والفاكهة. وهكذا شرد عدد ضخم من الأسر وتعرض مستقبل رزقهم للخطر. وفي غزة تم هدم أكثر من ٦٠٠ منزل في مجرى عام ٢٠٠١ مما أدى إلى تشريد أكثر من ٥٠٠٠ شخص (B'tselem، ٢٠٠٢). وتوفر وكالة أونروا الإعاشة المؤقتة. وفي مخيم جنين للاجئين، تم تشريد أكثر من ٤٠٠٠ شخص تركوا بلا مأوى بعد الاجتياح العسكري في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ مما أدى إلى تدمير ١٤٠ مبنى على الأقل تدميرا كاملا وإصابة نحو ٢٠٠ مبنى آخر بتلفيات جسيمة.

الأرض للمستوطنات

٤٨ - زاد عدد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، في عام ٢٠٠١ بنسبة ٢٤٦ في المائة. وزاد عدد المستوطنين بنسبة ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠١ بعد زيادة نسبتها ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الجدول ١٠)، أي أكثر كثيرا من معدل الزيادة في سكان إسرائيل البالغ ٢٦ في المائة. وتجيئ مصادرة الأرض في الأراضي المحتلة من أجل إسكان المستوطنين وشق طرق خاصة

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

توصل إلى المستوطنات وللإغراض الأمنية والاستخدام الزراعي، على حساب عمالة السكان الفلسطينيين ورفاهتهم الاجتماعية. وقد أوصى تقرير لجنة ميتشل (لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، ٢٠٠١) بتجميد بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك تجميد "النمو الطبيعي" أي توسيع المستوطنات القائمة. ويقدر عدد المستوطنين في القدس الشرقية بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ مستوطن.

٤٩ - وقد سجلت حوادث عديدة لاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود داخل الأراضي المحتلة، كثيراً ما أدت إلى خسائر في الأرواح.

الجدول ١٠: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

٢٠٠١		٢٠٠٠					
النمو (%)	المجموع	الضفة الغربية	غزة	النمو (%)	المجموع	الضفة الغربية	غزة
٢٤ر٦	١٧٢	-	-	-	١٣٨	١٢٢	١٦
٢٥ر٩	٢٢٠٧-٢١١٣	-	-	٧ر٩	١٩٨ر٣	١٩١ر٦	٦ر٧

المستوطنات
السكان (بالآلاف)

(١) تقديرات صحيفة لوموند.
(٢) تقديرات الإيكونوميست.
(٣) تقديرات تقوم على كلا التقديرين.

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، الجدولان ٥-٢ و ٧-٢؛ إيكونوميست ٢٠٠٢؛ لوموند ٢٠٠٢؛ أمريكيون من أجل السلام الآن، ٢٠٠٢.

السكان العرب في الجولان^٢

٥٠ - بلغ مجموع عدد السكان العرب في الجولان ما يقرب من ١٧٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠١. ويعمل نحو ٧٠ في المائة من القوى العاملة في الزراعة. ويقدر مجموع عدد المستوطنين بنحو ١٦٠٠٠ شخص، وما زال يتم التشجيع بنشاط على الاستيطان. ويواجه العمال والمزارعون العرب تمييزاً ومنافسة غير مشروعة، مثلما لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي في المناقشات التي أجرتها في الجولان وفي الجمهورية العربية السورية، وكما ذكرت أيضاً منظمة العمل العربية (٢٠٠٢). وقد ورد ذكر هذا الوضع تفصيلاً في تقارير سابقة وتم إبلاغ البعثة هذا العام بأن الوضع قد

(٢) كما سبقت الإشارة أعرب عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف الحكومة الإسرائيلية في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد من تلك الأراضي. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال من الأحوال موقف الحكومة الإسرائيلية".

تدهور. وتفرض على العمال العرب قيود على الوصول إلى المياه لأغراض الري مما يقلل من الإنتاج الزراعي. ويدعى أن المياه تحول من المزارعين العرب إلى إسرائيل مباشرة. وتفرض ضرائب باهظة على استخدام المياه وعلى الأرض الزراعية والإنتاج الزراعي والنقل. وهناك نقص مطرد في مساحة الأراضي المتاحة للزراعة وللسكن نتيجة المصادرة لأغراض عسكرية أو استيطانية. وتأثرت فرص الوصول إلى أسواق تصريف إنتاج التفاح أساساً نتيجة عمليات الإغلاق في الضفة الغربية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار والدخول. إن فرص العمالة البديلة للعمال العرب في إسرائيل محدودة. أما فرص الوصول إلى المهن الأعلى مهارة فتقتصر بشكل صارم على الأفراد العرب الذين ينجحون في تحصيل التعليم والحصول على المؤهلات بالرغم من العقبات الصارمة التي توضع في طريقهم. وكثيراً ما يعجز خريجو الجامعات عن العثور على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم. وما زالت هناك أسر كثيرة مقسمة منذ حرب عام ١٩٦٧ ولا يتم بسهولة منح الإذن بالسفر لزيارة الأقارب.

الأمن والاقتصاد الإسرائيلي

ثلاث أزمات في واحدة

٥١ - أظهرت مؤشرات النشاط الاقتصادي في إسرائيل حدوث انكماش حاد خلال عام ٢٠٠١. فهبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٦ في المائة خلال عام ٢٠٠١ بعد زيادة بلغت ٦.٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الجدول ١١). وازداد انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة في قطاع نشاط الأعمال، في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ (مصرف إسرائيل، ٢٠٠٢). وأضر الاقتصاد الإسرائيلي بشدة من جراء ثلاث صدمات اقتصادية: تباطؤ الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، وتدهور الوضع الأمني لنشوب انتفاضة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وعواقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت الصناعات عالية التكنولوجيا هي الأشد تضرراً من جراء تدني النشاط في الاقتصاد الأمريكي، يليها هبوط بنسبة ٥٠ في المائة في عدد السائحين في ٢٠٠١ نتيجة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وتدهور الوضع الأمني الداخلي. وتعرض النشاط في قطاع التشييد لفوضى حادة نتيجة الانسحاب المفاجئ لنحو ٥٥٠٠٠ عامل فلسطيني، فضلاً عن هبوط الطلب المحلي والاستثمار العام. وامتدت هذه الصدمات التراكمية إلى الاقتصاد برمته في عام ٢٠٠١ وأدت إلى الهبوط الحاد في الناتج المحلي الإجمالي. وأتى التباطؤ معه بمزيد من القيود. فهبطت الإيرادات الضريبية هبوطاً حاداً في عام ٢٠٠١ مع عجز في الميزانية نسبته ٤.٦ في المائة مقارنة بهدف نسبته ٨.١ في المائة.

٥٢ - وارتفعت البطالة بشكل متواصل خلال عام ٢٠٠١، من ٨.١ في المائة في الربع الأول إلى ١٠.٥ في المائة في الربع الأخير، أي ما يساوي ٢٦٧٠٠٠

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

شخص. إن البطالة الأعلى لم تواكب بشكل كامل التكيف في سوق العمل، إذ نمت مدخلات العمل مقاسة بساعات عمل الأشخاص المستخدمين بنسبة ٥٠ في المائة فقط في عام ٢٠٠١ مقابل ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهبط متوسط ساعات العمل الأسبوعية بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠. وتم استدعاء نحو ٣٠٠٠٠ من قوات الاحتياط للخدمة العسكرية في الربع الأول من عام ٢٠٠٢، الأمر الذي قد يحدث أثرا ضاراً على أنشطة الأعمال.

الجدول ١١: الاقتصاد الإسرائيلي: المؤشرات والتوقعات الاقتصادية الكلية

توقعات	تقديرات		الوحدة	
	٢٠٠١	٢٠٠٠		
١٠٩٠	١٠٧٨	١١٢٤	مليار دولار أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي
١٦٧٤٩	١٦٥٦٤	١٧٦٤٨	دولار أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
٠,٨	- ٠,٦	٦,٤	%	التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١٠,٢	٨,٩	٨,٨	%	معدل البطالة (المتوسط)
٤,٦	١,١	١,١	%	تضخم الأسعار الاستهلاكية (المتوسط)
٥٠ -	- ٤,٦	- ٠,٦	%	الناتج المحلي الإجمالي
١,٦ -	- ١,٧	- ١,٤	مليار دولار أمريكي	ميزان الحساب الجاري
١٥ -	- ١,٦	- ١,٣	%	كثافة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: UBS Warburg, 2002

٥٣ - وليس من السهل عزل آثار كل من هذه الصدمات الثلاث على الاقتصاد الإسرائيلي بعضها عن بعض، بالنظر إلى طابعها التراكمي. وقدرت حكومة إسرائيل آثار الانتفاضة على الاقتصاد بأنها شكلت خسارة نسبتها ٣ في المائة في ناتج الأعمال التجارية عام ٢٠٠١، مع إضافة ثلاثة أرباع نقطة مئوية إلى معدل البطالة. وكانت القطاعات الثلاثة الأشد تأثراً هي السياحة والتشييد والزراعة. وتقدر رابطة الفنادق الإسرائيلية بأن الدخل المباشر العائد من الخدمات السياحية هبط بنسبة ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٠، أسهمت الخدمات السياحية بنسبة ٨٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥٩ في المائة فقط في عام ٢٠٠١. وفي قطاعي التشييد والزراعة، فإن هبوط عدد العمال الفلسطينيين بنسبة ٩٢ في المائة عوضته جزئياً فقط زيادة في عدد العمال الأجانب بلغت ٣٠٠٠٠ عامل. وهبطت الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة، التي تقدر بنسبة ٧ في المائة من مجموع الصادرات من السلع التجارية، بنسبة ٥٠ في المائة في مجرى عام ٢٠٠١. وشهد الاستهلاك الخاص ركوداً خلال عام ٢٠٠١، وهبط هبوطاً حاداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بمعدل قدر بنسبة ٥٣ في المائة.

تكلفة عدم اليقين

٥٤ - إن الوضع الأمني والعمليات العسكرية التي شنت في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢ تزيد من عدم اليقين تجاه المستقبل. وهذا يترجم إلى هبوط ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على السواء. ويقدر اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية أن الاستثمار الأجنبي هبط بنسبة ٥٥ في المائة في خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١. وتتوقع رابطة الصناعيين في إسرائيل تهديدات أخرى على اتفاقات التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وانخفاض ضمانات الائتمان على الصادرات إلى إسرائيل، وعقوبات اقتصادية تلوح في الأفق نتيجة التطورات السياسية الأخيرة. إن ازدياد الإنفاق الحكومي وبخاصة على الدفاع وإعانات البطالة، وانخفاض تحصيل الإيرادات (بنسبة ٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٢) يعزز الحاجة إلى المزيد من إجراءات التكييف المالي. وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على برنامج اقتصادي طارئ يتضمن خفضاً قيمته ١٣ مليار شيكل إسرائيلي جديد في الإنفاق وزيادة قيمتها ٣ مليارات شيكل إسرائيلي جديد في الضرائب لمواجهة عجز مالي يقدر بنسبة ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٥٥ - وأدى هذا الوضع إلى قيام وكالة ستاندرد أند بورز الدولية في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ بخفض درجة الجدارة الائتمانية لإسرائيل من "مستقرة" إلى "سلبية" (ستاندرد أند بورز Standard and Poor's، ٢٠٠٢). وأمام تقادم الوضع الأمني في الربع الأول من عام ٢٠٠٢، يتوقع مصرف إسرائيل أن يستمر النمو السلبي في عام ٢٠٠٢، مؤدياً إلى مزيد من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وازدياد العجز في ميزان المدفوعات (جروساليم بوست Jerusalem Post، ٢٠٠٢). كما تتضح آثار الوضع الأمني على الاقتصاد من التسارع الأخير في هبوط قيمة الشيكل.

ثانياً: خيارات للمستقبل

٥٦ - إن الوضع الحالي يشكل طريقاً مسدوداً. وهذا ما يحدث حين يحجم طرف عن اتخاذ الخطوة الأولى دون أن يتأكد من أن الطرف الآخر سيرد إيجابياً بالمثل. وأبلغ المحاورون الفلسطينيون البعثة بأن الاجتياحات الإسرائيلية "تستهدف البنية الأساسية والتدمير المنهجي للقطاع الخاص ولآمال الشعب من أجل ترحيله". وكان التوصيف الذي كثيراً ما تم سماعه هو أن القوات الإسرائيلية تمادت كثيراً في رد فعلها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. إن الشباب الفلسطيني "يصطف بالمئات من أجل الانتحار - فليس أمامهم مستقبل". إن هدفهم الوحيد هو أن يصبحوا شهداء. وعلى الجانب الإسرائيلي: "نحن خائفون. فرغم أننا نفضل العمال الفلسطينيين المجاورين على

العمال الأجانب، لا يمكننا أن نتحمل هجمات إرهابية تقتل الأبرياء. ففي مجتمع ديمقراطي يجب على الحكومة أن تأخذ مخاوف الناس في الاعتبار وأن تحميهم."

٥٧ - إن التفاؤل ضئيل جدا في أوقات الأزمة الحادة هذه التي يعمقها العنف والدمار. ولكن ما زال هناك بعض الأمل. ولكي يتحول هذا الأمل إلى تفاؤل، يحتاج الناس إلى أن يجرؤوا تقييما أكثر إيجابية لإمكانية تحويل الأمل إلى واقع. لقد أكد الجانبان لبعثة مكتب العمل الدولي على الحاجة العاجلة إلى الاستثمار في الثقة ومبادرات بناء الثقة.

الحالة الراهنة

٥٨ - في آذار/ مارس ٢٠٠٢، وقبل بدء بعثة مكتب العمل الدولي، عرض البنك الدولي الأفاق الاقتصادية المرتقبة للضفة الغربية وغزة عن الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، استناداً إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة: سيناريو للوضع الراهن، وسيناريو منفائل لرفع الإغلاق، وسيناريو متشائم لتشديد الإغلاق. ويشير سيناريو الوضع الراهن إلى الحالة قبل أحداث آذار/ مارس - نيسان/ أبريل؛ وكانت آخر البيانات المذكورة هي عن كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. "ويفترض السيناريو الثالث إغلاقاً أشد قسوة، تؤدي فيه المواجهة المسلحة إلى أضرار مادية إضافية كبيرة وشل التجارة والتنقل، إلى جانب إغلاق فعلي لأي إمكانية في وصول العمال إلى إسرائيل والمستوطنات. ويظل دعم المانحين للميزانية هو مجرد إسقاطات ولا تسدد إسرائيل أي إيرادات ضريبية مستحقة للسلطة الفلسطينية" (البنك الدولي، ٢٠٠٢، ص ٧٤). ومن الواضح أن هذا السيناريو الثالث قد أصبح واقعا الآن، وإن كانت البيانات التي أتاحتها البنك الدولي في آذار/ مارس لوصف الاتجاهات الاقتصادية الكلية للضفة الغربية وغزة لم تستطع أن تتنبأ بدقة بالحقائق التي أعقبت اجتياحات نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ٢٠٠٢.

٥٩ - وكلما طال أمد سيناريو الإغلاق المشدد، ستزداد معاناة الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين معا على نحو ما ذكر هذا التقرير. ومع الانهيار الفعلي للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة والنقل السريع للموارد المتاحة للأسر الفلسطينية للتغلب على الأزمة، تتحول الآن المساعدة المقدمة من مجتمع المانحين إلى معونة إنسانية طارئة وبالتالي تتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك الجاري. ولمنع السلطة الفلسطينية من الانهيار، واصل المانحون تمويل كشوف رواتبها، وبذلك أبقوا على مصدر من أهم مصادر دخل الأسرة. ومن الواضح أن هذا السيناريو ليس قابلاً للاستدامة.

٦٠ - وفي إسرائيل، حيث ينظر إلى المواجهة باعتبارها حرباً، يجري تقييم تكلفة الصراع بقلق بالغ. وعلى حد قول كبار ممثلي أصحاب العمل الإسرائيليين للبعثة: "نحن لا نرى ضوءاً في نهاية النفق".

أولويات عاجلة لمستقبل مختلف

الإطار ١ - أصوات يحدوها الأمل

على كلا الجانبين، أبرزت شخصيات يحدوها الأمل في المستقبل لبعثة مكتب العمل الدولي ما يلي:

- رغبة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة؛
- رغبة الشعب الإسرائيلي في سلام حقيقي؛
- الحاجة إلى ثقافة سلام في شراكة مع العالم العربي؛
- أهمية تنشئة جيل جديد "للوصول إلى الشباب، وإبلاغهم بالحقيقة ومنحهم الأمل من خلال عرض قيم قد يودوا الحياة من أجلها: الحرية، الهوية، الزواج، جواز سفر، العمل" ثم "دعهم ينطلقون"؛
- الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمساءلة.
- ومن العناصر الأساسية لما تقدم:
- خلق ثقافة مقاومة "لا تتسم بالعنف"؛
- تغيير نمط الخطاب السياسي من خلال الحوار لخلق مناخ جديد من الثقة والأمل؛
- رأي عام من الجانبين يدعو إلى السلام.

٦١ - إن إدارة الأزمة أمر حتمي على المدى القريب. وتتمثل الخطوة الأولى في توفير المعونة الإنسانية لتخفيف الفقر، وإعادة إنشاء سلطة فلسطينية قادرة وإصلاح الضرر المادي.

٦٢ - وفي اجتماع عقد مؤخرا للمانحين، تم الاتفاق "على الأهمية الملحة لإعادة إقرار الأمن والرفاهة للإسرائيليين والفلسطينيين معاً، وعلى الحاجة العاجلة إلى ابتعاد الطرفين عن حافة الهاوية والعودة إلى مسار التفاوض السلمي لحل خلافتهما" (اللجنة المخصصة للاتصال، ٢٠٠٢). وكان التأييد واسعاً بين المانحين لنهج من ثلاث شعب يجمع بين المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية. كما ظهر توافق في الآراء بأن تحسن الاقتصاد يعتمد على تخفيف عمليات الإغلاق؛ وأنه إلى جانب الاستجابة للأزمة الإنسانية ينبغي إيلاء الاهتمام إلى الأولويات الإنمائية الأطول أجلاً؛ وأن الأولوية ينبغي أن تعطى لإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

العمالة

٦٣ - تشكل الاتجاهات الديموغرافية واتجاهات القوى العاملة تحدياً جذرياً. فالسكان في الأراضي المحتلة من الشباب صغار السن؛ وفي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة الأحداث في سن ١٤ سنة أو أقل ٤٦٪ في المائة. وهذا يعني أن القوى العاملة لا بد

وأن تنمو بسرعة، بمعدل يقدر بأكثر من ٥ في المائة سنوياً، يغذيها نمو ديموغرافي سريع واحتمال ارتفاع معدلات مشاركة القوى العاملة، وبخاصة مشاركة المرأة، عن مستواها المنخفض. إن القوة العاملة التي بلغ مجموعها ٧٠٢٠٠٠ في عام ٢٠٠١ قد تزداد إلى نحو ١١٠٨٠٠٠ في عام ٢٠١٠. وهذا يعني دخول أكثر من ٤٥٠٠٠ وافد جديد سنوياً بحثاً عن عمل بأجر. ومن أجل استيعاب النمو في القوة العاملة وخفض المستويات الحالية للبطالة العالية، يتعين أن تنمو العمالة بنسبة ٦٥ في المائة على الأقل سنوياً. وهذه مهمة بالغة الصعوبة.

٦٤ - وتتمثل القضية الأساسية في العمل بالقطاع الخاص. وفي خلال التسعينات شهد القطاع الخاص في الضفة الغربية وفي غزة أداء معتدلاً فحسب. ومن ناحية أخرى، ازدادت العمالة بسرعة في السلطة الفلسطينية، فوصلت إلى نسبة ٣٩ مستخدماً لكل ألف من السكان. وقبل الانتفاضة الثانية، وفرت الوظائف في إسرائيل دخلاً مأموناً لأكثر من ١٥٠٠٠٠ عامل فلسطيني وأسره. ووفقاً لبعض التقديرات، يمكن لسوق العمل الإسرائيلية أن تستوعب ضعف ذلك العدد من العمال الفلسطينيين. غير أن كلا التقديرين غير مؤكدين.

٦٥ - إن منطق التكامل الاجتماعي يحبذ ذلك: فهناك التقارب الثقافي واللغة والجوار. وهناك وظائف كثيرة منخفضة المهارات يزدريها العمال الإسرائيليون. وثمة تفضيل واضح للعمال الفلسطينيين على العمال الأجانب الآخرين وفقاً لما ذكره وزير العمل والشؤون الاجتماعية الإسرائيلي وممثل عن وزارة الزراعة وممثلين عن رابطة الصناعيين في إسرائيل؛ وكثيراً ما ذكر أن "العمال الفلسطينيين مؤهلون يتميزون بالمهارة وتحمل المسؤولية". ويحبذ وزير العمل والاقتصاد والتجارة الفلسطينيين إعادة فتح سوق العمل الإسرائيلية. ويتمثل موقف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في الآتي: "هذا ليس خيارنا، لكن العمال يحتاجون إلى تلك الوظائف". ومن المؤكد أن المهاجرين من بلدان أخرى حصلوا بالفعل على نسبة كبيرة من الوظائف التي سبق أن شغلها عمال فلسطينيون، سواء بسياسة متعمدة أو نتيجة مخاوف أمنية يستبعد أن تختفي في المستقبل القريب. ويعتبر تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية إلى بلدان أخرى (أوروبية وعربية مثلاً) إستراتيجية مكتملة لوقت محدود ولعدد محدود من العمال، رغم أن إمكانية فتح أسواق العمل هذه ليست مؤكدة بالمرّة. فالبلدان العربية لها مشاكلها الخاصة بسوق العمل وبالتالي تكون قدرتها الاستيعابية محدودة. وأبرز شركاء عديدون الحاجة إلى عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن العمال المهاجرين مع هذه البلدان، وقد يودوا من مكتب العمل الدولي الاضطلاع بدور حيوي في توفير إطار لهذه الاتفاقات.

٦٦ - وعليه، فإن تنشيط العمالة في سوق العمل الداخلي الفلسطيني له أعلى الأولوية. فهناك كم هائل من القدرة المهنية غير المستغلة على المستوى المحلي، مع إمكانية حشد رأس المال البشري والاجتماعي بسهولة في حالة تلبية الشروط من أجل

تجديد النشاط الاقتصادي. وهذا رصيد قيم يدركه بوضوح محافظ غزة وعمدة نابلس، وهو أمر تعترف به بوجه عام أيضا السلطات الإسرائيلية والمجتمع الدولي.

٦٧ - إن شرط ذلك هو تخفيف عمليات الإغلاق. فبدون رفع الإغلاق لا يمكن استئناف النشاط الاقتصادي الحقيقي. وكخطوة أولى، يوصي وزير الاقتصاد والتجارة الفلسطيني بمساعدة الأنشطة بالغة الصغر لتلبية الحاجات الأساسية (الحليب، الملابس، الخ) مع وجود صندوق متجدد للإقراض بالغ الصغر يمول الاستثمار (بقرة، ماكينة حياكة، الخ). وقد تصدر الإنشاءات المجال لبعض الوقت بالنظر إلى الحاجة إلى إعادة بناء المنازل وإصلاح البنية الأساسية بمساعدة دولية. وينبغي إعطاء الأولوية لدعم المنشآت الصغيرة والإنتاج الزراعي وبخاصة تعاونيات التسويق. إن التدريب المهني والتعليم العالي في ميادين عملية وثيقة الصلة لهما مكانة عالية في قوائم أولويات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وبالنظر إلى النقص الحاد في التدفقات النقدية منذ بدء الانتفاضة الثانية والذي ازداد تفاقما في خلال الأشهر القليلة الماضية، تحتاج المنشآت القائمة إلى مساعدة طارئة لبدء نشاطها من جديد وتجنب حالات الإفلاس. إن دعم فرص العمالة وخلق الوظائف في الأنشطة الصغيرة وبالغة الصغر من خلال المؤسسات المحلية والمركزية يسير جنبا إلى جنب مع سائر الاستراتيجيات. وترى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على السواء أن المناطق الصناعية تمثل أملا واعدة للتعاون في مجالي العمالة والاستثمار. إن المناطق الصناعية، كتلك المقامة في إريتر (بين غزة وإسرائيل)، هي أمثلة مشجعة شريطة احترام حقوق العمال الأساسية. وتعد منطقة جنين الصناعية قبل الأحداث الأخيرة مثلا آخر على ذلك. ويمكن أن يتلوها أمثلة أخرى. إن التعاون مع المنظمات غير الحكومية (مثل التعاون في جنين مع مؤسسة فريدريش إيبيرت) من شأنه أن يساعد على تحسين ظروف العمل.

٦٨ - وينبغي أن تستهدف سياسة العمالة وسوق العمل العمال من النساء والشباب. ومن المطلوب دمج اعتبارات نوع الجنس بالنظر إلى معدل مشاركة المرأة شديد الانخفاض في القوى العاملة الذي ازداد انخفاضا أثناء الانتفاضة الثانية. ومن المحتم توفير فرص عمل بأجر للشباب إن كان يراد منح الجيل الجديد من العمال الشباب الذي يتزايد بسرعة التفاؤل بالمستقبل. وهذا يعني إدراج عمالة الشباب والنساء في الأولويات. وهناك أمثلة مشجعة للمنظمات غير الحكومية ولمساعدات المانحين في مجال التدريب المهني. ويمكن تحديد أولويات التدريب المهني للشابات والشبان بالتعاون مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

الحماية الاجتماعية

٦٩ - تعزى سرعة انتشار الفقر إلى الصدمة الاقتصادية من جراء عمليات الإغلاق. كما يتم تفسير ذلك بعدم وجود نظام للضمان الاجتماعي للعمال وأسرهم. إن استراتيجيات صمود الأسر ليست كافية حتى مع إحياء اقتصاد الكفاف. وهذا يعني أن

معظم الأسر تحتاج إلى معونة. وهناك منظمات كثيرة، من المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات الخيرية والأحزاب السياسية والسلطة الفلسطينية والمانحين الدوليين، توفر مساعدات طارئة بشكل أو أآخر. وتوضح البيانات الواردة في الإطار ٢ هذه المشكلة.

الإطار ٢ - المساعدة الطارئة: بعض الإحصاءات

- تلقت ٤٨١ في المائة من الأسر معونة (الضفة الغربية: ٣٥١ في المائة؛ غزة: ٧١ في المائة)؛
 - تحتاج ٣٠٨ في المائة من الأسر إلى مساعدات ولم تحصل على أي مساعدة؛
 - تم منح ٥٩١ في المائة من الأسر التي تلقت معونة أقل من ٢٥ دولاراً أمريكياً؛
 - كانت ٧٨٧ في المائة من المعونة في شكل مواد غذائية، و ٢٠٥ في المائة نقداً و ٨ في المائة في شكل ملابس وأدوية، الخ.
- المصدر: وزارة العمل، ٢٠٠٢.

٧٠ - وهناك حاجة إلى مواصلة وزيادة المساعدة المقدمة إلى الأسر في المستقبل القريب. ومع ذلك، وبخلاف الحاجات العاجلة، يجب النظر على سبيل الأولوية في إقامة نظام للضمان الاجتماعي. وقد نص بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ المتعلق بالعلاقات الاقتصادية على أن "تحول إسرائيل على أساس شهري، إلى مؤسسة تأمين تقاعدي ذات صلة تنشئها السلطة الفلسطينية، اقتطاعات التأمين التقاعدي التي يتم جمعها بعد إنشاء المؤسسة المذكورة أعلاه" (بروتوكول باريس، ١٩٩٤، المادة السابعة، الفقرة ٤). وهذا النص ما زال ساري المفعول وإن لم ينفذ أبداً. إن حقوق الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في إسرائيل يمكن أن تشكل أساساً لإنشاء نظام للضمان الاجتماعي الفلسطيني.

الحوار الاجتماعي

٧١ - هل ما زال الحوار يمثل خياراً؟ أجاب عمدة نابلس "لا ادري. لم أعد أثق فيهم. إن ما فعلوه ليس من السهل نسيانه". ومن الواضح أن الرد الإسرائيلي قد يعبر عن نفس الشعور. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض الاتصالات الجانبية. وكثيراً ما قيل لبعثة مكتب العمل الدولي: "قد يبدأ الحوار من جديد إذا تغير الحال". ومن أجل خلق ثقافة للسلام يلزم تغيير المواقف في اتجاه إجراء حوار فيما بين أطراف كثيرة فاعلة على مختلف المستويات. ويمكن لمكتب العمل الدولي أن يساهم في الحوار الاجتماعي فيما بين الشركاء الاجتماعيين وبينهم، وبين الحكومات والشركاء الآخرين في التنمية. ومن الضروري بناء قدرات كل من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على الحوار الاجتماعي. وقدم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عدة اقتراحات في هذا

الصدد. وثمة حاجة إلى مواصلة دعم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مجالات المساءلة الديمقراطية ومن حيث قدرتها التقنية على خدمة احتياجات أعضائها.

الإطار ٣ - الحاجة العاجلة إلى حكم ديمقراطي وتوقعات بحياة أفضل

يقول مسؤول بمنظمة غير حكومية فلسطينية تدافع عن حقوق العمال في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة: "إذا فشلنا في مقرطة مجتمعنا، ستفشل منظمات العمال والأحزاب السياسية في تحقيق الاستقلال. إنها اللحظة المناسبة الآن حقاً لنقول صراحة أننا نحتاج إلى تدعيم منظمات عمالنا. إن الباب مفتوح. نحن في حاجة إلى أن يتدرب عمالنا في مواقع عملهم وأن يشاركوا مشاركة كاملة في نقاباتهم. وحين يسهم الناس إسهاماً كاملاً في التقدم الاجتماعي، يسمح لهم بدخول الأندية الاجتماعية، أي منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والجمعيات النسائية على مستوى القاعدة؛ وحين يشعرون بأنهم يشكلون جزءاً من عملية وحين يقوى الشعور بالمواطنة، تتعزز الديمقراطية. إن الذين يرغبون في العمل معاً لجعل حياتهم أفضل سيمارسون ضغطاً على السلطة الفلسطينية. إن إسرائيل لم تظهر اهتماماً بقيام فلسطين ديمقراطية، وبدلاً من ذلك، يبدو أن جميع العمال الفلسطينيين وهيئات السلطة الفلسطينية يشكلون أهدافاً لعمليات الاجتياح."

وأستطرد قائلاً: "قد لا تتخيل وجود أسرة من ستة إلى سبعة أشخاص يعيشون في نفس المكان ويتحدثون عن نفس الموضوع طيلة اليوم ولا تتجنب إحساساً عاماً بالإحباط وعدم الأمن وشعوراً متنامياً باليأس واحتمالات المواجهة. إنني أطلب من زوجتي إقبال جهاز التلفزة كي لا يرى الأولاد باستمرار نفس صور العنف والموت. وفي أحد الأيام طلبت من صبي سنه سبع سنوات أن يبتعد عن المكان بعد أن أصبح خطراً بوصول الجيش الإسرائيلي. وقلت له اذهب إلى المدرسة أو عد إلى البيت لا تبقى هنا. هل تريد أن تموت؟ فرد قائلاً "وما ظنك في سبب وجودي هنا؟"

٧٢ - إن الحوار الاجتماعي يصبح أكثر ضرورة في فترات الصراع. فثمة حاجة ملحة إليه لتغيير المواقف لجعل التغيير الاجتماعي والاقتصادي أمراً ممكناً.

٧٣ - وفيما يتعلق بالقضايا الحيوية الثلاث المذكورة أعلاه - العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي - يمكن أن يسهم مكتب العمل الدولي إسهاماً مفيداً بما يتجاوز البرامج الحالية إما مباشرة مع الهيئات الثلاثية المكونة المختصة أو بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والبلدان المانحة. وينبغي اتخاذ قرارات عاجلة بشأن المبادرات ذات الأولوية.

ثالثاً: مستقبل التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية

سياق مساعدات التنمية في الأراضي المحتلة

٧٤ - مع اندلاع انتفاضة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وما أعقبها من أزمة اجتماعية - اقتصادية تلتها عمليات الإغلاق، قررت وزارة التخطيط والتعاون الدولي للسلطة الفلسطينية أن تعيد تقييم خطتها للتنمية الفلسطينية لعام ١٩٩٩ (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وأعدت بالتشاور مع مجتمع المانحين خطة عمل عاجلة وقصيرة الأجل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ركزت على الجوانب التالية: (أ) الجوانب البشرية والاجتماعية؛ (ب) الاقتصادية؛ (ج) الإجراءات المضادة الفلسطينية (وخاصة إنشاء لجان عمل على المستوى المحلي) بغية التصدي للاحتياجات المحلية.

٧٥ - وفي عام ٢٠٠٢، وبعد أن أصبح سيناريو الإغلاق المشدد الذي وضعه البنك الدولي في تقييمه الاقتصادي الأخير أمراً واقعاً (البنك الدولي، ٢٠٠٢)، انتقل التركيز إلى اعتماد أولويتين مكملتين: (أ) المساعدة الإنسانية الفورية والإصلاحات؛ (ب) إصلاح وتشغيل البنية الأساسية والمؤسسات الأساسية (اجتماع غير رسمي للمانحين، ٢٠٠٢). وشرعت السلطة الفلسطينية مع المانحين في إجراء جرد للأضرار على أساس إقليمي لجميع المدن والقرى التي تعرضت للاجتياحات العسكرية منذ أول آذار/مارس ٢٠٠٢.

٧٦ - وأنشئ فريق دعم يتألف من مسؤولي السلطة الفلسطينية ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقرير الدعم المالي الذي يتعين على المانحين توفيره في ضوء قوائم جرد الأضرار حال استكمالها.

٧٧ - وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في تنسيق الدعم اللوجستي والتقني المقدم إلى الوزارات التنفيذية في السلطة الفلسطينية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، وفي تعاون وثيق مع المجموعات القطاعية العاملة في مجالات مثل الطاقة أو المياه أو الصحة أو القطاع الخاص.

٧٨ - واجتمعت لجنة مخصصة للاتصال غير رسمية برئاسة النرويج في أوسلو في ٢٥ نيسان/إبريل ٢٠٠٢ بمشاركة ١٥ مانحاً ومؤسسة دولية منها البنك الدولي ومصرف التنمية الإسلامي، مع مشاركة إسرائيل والسلطة الفلسطينية كضيفين أثناء الجزء الأول من الاجتماع (اللجنة المخصصة للاتصال، ٢٠٠٢).

٧٩ - واقترح التقييم الاقتصادي للبنك الدولي المعروف على اجتماع أوصلو "استراتيجية للأزمة القائمة، ينبغي أن تشمل ملامحها الأساسية زيادة دعم ميزانية السلطة الفلسطينية والبلديات، وتوجيه المساعدة إلى مؤسسات الخدمات الاجتماعية الرئيسية بما يشمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ودعم القطاع الخاص ومساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل" (المرجع نفسه)^٣.

٨٠ - وتشير عمليات التقييم الأولية لتكلفة الأضرار البشرية والمؤسسية وأضرار البنية الأساسية إلى أن مجموع المطلوب يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار أمريكي. ومع إضافة الاحتياجات الأخرى الملحة، تقدر مساعدات المانحين عن عام ٢٠٠٢ بمبلغ ٢ مليار دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، تعهد المانحون بصرف مبلغ ١.٢ مليار دولار في خلال عام ٢٠٠٢ (الاجتماع غير الرسمي للمانحين، ٢٠٠٢).

الدعم الحالي المقدم من منظمة العمل الدولية

٨١ - وكان المدير العام قد سبق له أن أكد في رسالة وجهها إلى سفير إسرائيل في جنيف في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الحاجة الملحة للتوصل إلى وسائل لتخفيف حمة الأعداد الكبيرة من العمال الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم المعتادة في إسرائيل. وفي بلاغ صحفي صادر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حذر المدير العام من "ظهور أزمة إنسانية في الأراضي الفلسطينية نتيجة إغلاق الحدود، والنمو المتفجر للبطالة وعجز عمال كثيرين عن تلبية احتياجات أسرهم الأساسية". وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على التوالي، التقى المدير العام في جنيف مع وزير العمل بالسلطة الفلسطينية ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لبحث أثر الانتفاضة الثانية على العمال الفلسطينيين وما أعقب ذلك من أزمة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية.

٨٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، أوفد مكتب العمل الدولي بعثة متعددة التخصصات لاستعراض حالة برنامج التعاون التقني في الضفة الغربية وغزة واستكشاف فرص التمويل مع كل من الفلسطينيين والمانحين الموجودين في الموقع. وزارت بعثة أخرى الضفة الغربية وغزة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ على نحو ما ورد في التقرير المقدم إلى المؤتمر في العام الماضي (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١). وعادت البعثة بقائمة مقترحات بمشاريع للتعاون التقني

(٣) أنظر ثانياً. وينبغي ملاحظة أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تصدرت مع وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية تقييم احتياجات القطاع الخاص.

تستجيب لاحتياجات الفلسطينيين في ذلك الوقت، عمل المكتب على تأمين تمويل لها من الميزانية العادية ومن موارد من خارج الميزانية. وقد نفذت أنشطة التعاون التقني خلال آب/ أغسطس ٢٠٠١. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تغير الوضع جذرياً وتوقفت معظم أنشطة التعاون التقني للمكتب.

٨٣ - وقد حقق برنامج المساعدة المقدم من المكتب حتى الآن ما يلي:

- (أ) مركز الشيخ خليفة بن زايد للتأهيل المهني في نابلس الممول من الإمارات العربية المتحدة، والذي درب أكثر من ٢٠٠ شخص معاق. وقد وجد معظمهم عملاً بأجر في سوق العمل المحلية؛
- (ب) إنشاء ١٧ مكتب استخدام في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، مع تدريب الموظفين على جمع البيانات ومعلومات سوق العمل لكي يستخدمها مختلف المستعملين النهائيين؛ وإنشاء مجلس مركزي ومجالس محلية للاستخدام في غزة والضفة الغربية تتعاون بفعالية مع الدائرة العامة للتخطيط والمعلومات بوزارة العمل؛
- (ج) قام مركز تورينو بتدريب أكثر من ٣٠٠ امرأة في كل من الضفة الغربية وخارجها في مشروع يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الفلسطينية؛
- (د) تقديم المساعدة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المعترف بكفاءته التقنية؛
- (هـ) تقديم الدعم إلى غرف التجارة لتدعيم مهاراتها التقنية؛
- (و) تقديم الدعم إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين القادر، رغم الظروف الراهنة، على إنجاز الخدمات وتوفير التدريب للعمال؛
- (ز) تدريب ١١٠ من صغار المقاولين بالتعاون مع عدد من مؤسسات السلطة الفلسطينية، مثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ووزارة العمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الأشغال العامة واتحاد المقاولين الفلسطينيين فضلاً عن الجامعات؛
- (ح) أجريت دراسة أولية لتوفير الخدمات التقنية إلى السلطة الفلسطينية من أجل تصميم نظام للضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص العاملين في الضفة الغربية وغزة، وللتصدي لشواغل الحماية الاجتماعية الخاصة بالعمال

(٤) أنظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٠، الصفحات ١٢-١٣ و ٣١).

٨٤ - وقد أضعفت الاجتياحات العسكرية الأخيرة إلى حد كبير مؤسسات الحكم المركزي والمحلي. ومع ذلك، استجابت البلديات بسرعة وقدر الإمكان إلى الاحتياجات الملحة للسكان. كما أسهمت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وغرف التجارة المحلية) إسهاماً كبيراً في تخفيف معاناة السكان.

٨٥ - وقد استثمرت موارد كبيرة في الأعوام الأخيرة في بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين. ويتعين متابعة هذه الجهود.

برنامج معزز لمنظمة العمل الدولية في مجال التعاون التقني

٨٦ - يتطلب الوضع الحالي عملاً فورياً فضلاً عن وضع برنامج معزز للتعاون التقني المقدم من منظمة العمل الدولية. ويتمثل الزخم الأساسي للمساعدة المقدمة من المكتب في دعم جهود الإعمار والإسهام في بناء قدرات مؤسسات الشركاء الاجتماعيين وللسلطة الفلسطينية. وينبغي النظر على وجه الاستعجال في مبادرات جديدة تعنى بالأولويات. وبالنظر إلى أن منظمة العمل الدولية ليست مؤسسة لتمويل التنمية، فإن علينا أن نوجه الهدف إلى الإجراء المحدد الذي يمكن تنفيذه بمواردنا الخاصة.

٨٧ - وتحتاج منظمة العمل الدولية فوراً إلى تدعيم قدرة مكتبها في القدس. ومن المقرر أن يدرس فريق العمل الداخلي الذي أنشأه المدير العام في نهاية عام ٢٠٠٠ جميع المشاريع والبرامج الممولة حالياً، سواء في طور التنفيذ أو في انتظاره، وتقييم مدى ملاءمتها في السياق الحالي وربما إعادة توجيهها إلى المتطلبات الطارئة. وينبغي منح الأولوية لتدعيم قدرة استجابة الهيئات المكونة للمنظمة للاحتياجات الطارئة الناجمة عن الأزمة الراهنة.

٨٨ - وفي الوقت نفسه، تحتاج منظمة العمل الدولية إلى إعادة تقييم برنامجها الحالي للتعاون التقني في ضوء الوضع الجديد والأولويات المحددة على الأجل المتوسط. وقد حدد المحاورون مع البعثة أربعة مجالات هي العمالة، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، وبناء المؤسسات.

النهوض بالعمالة

٨٩ - أكد وزير العمل ووزير الاقتصاد والتجارة وكبار المسؤولين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي جميعهم لمكتب العمل الدولي على الحاجة إلى الدعم

والمساعدة في مجال العمالة والتدريب وتنمية المنشآت الصغيرة. كما تم التأكيد على وضع المرأة والشباب باعتباره يتطلب اهتماماً خاصاً. وينفذ مكتب العمل الدولي حالياً عدداً من الأنشطة في هذه المجالات على أساس كل مشروع على حده. وعلى المكتب أن يستكشف الطرق التي يمكن بها تدعيم قدرة شتى الوزارات المشاركة حالياً في أنشطة التنفيذ.

٩٠ - ومن بين المقترحات التي قدمها مكتب العمل الدولي إنشاء صندوق مركزي من قبل مؤسسات التنمية والبلدان المانحة كآلية لتمويل أنشطة العمالة والتدريب. ودعا قرار قدمته منظمة العمل العربية إلى مؤتمر العمل الدولي إلى الإسهام بفعالية في إنشاء صندوق للعمالة والحماية الاجتماعية. ويوفر الصندوق الدعم لخلق فرص العمل في الأشغال العامة على نطاق صغير كجزء من إعادة بناء البنية الأساسية العامة (الطرق والمنتزهات وأرصفت المشاة وشبكات المياه والأبار وشبكات الري وما إلى ذلك) التي أُلغيت أثناء الاجتياحات الأخيرة، ودعم مؤسسات التدريب المهني القائمة وخدمات التدريب لأنشطة التجارية الصغيرة، فضلاً عن توفير الائتمان بالغ الصغر للمشاريع الصغيرة للعاملين لحسابهم الخاص والأعمال التجارية الصغيرة. ويدمج الصندوق جميع المشاريع ذات الصلة الممولة من مجتمع المانحين في إطار منظور مترابط ومن ثم تعزيز أثره الإنمائي.

٩١ - وتوفر تجربة صندوق التنمية الاجتماعية (في مصر مثلاً) صورة جيدة لمجموعة الأنشطة المتصلة بالعمالة التي يمكن تمويلها بألية كهذه. وتنفذ المشاريع الصغيرة في تعاون وثيق مع أجهزة الحكم المحلي والمجتمعات المحلية. ويمكن بحث إمكانية إنشاء صندوق فلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية، في تشاور وثيق مع المانحين بشأن التمويل ومع الوكالات والوحدات التقنية في الأراضي المحتلة بشأن آليات التنفيذ. ويمكن لمكتب العمل الدولي أن يستعين بخبرته في توفير المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية لإجراء دراسة بشأن مدى استصواب وإمكانية إنشاء مؤسسة كهذه. كما يمكن للمكتب أن يشرع في تنفيذ مشاريع في بعض المجالات المذكورة أعلاه أثناء النظر في إمكانية إنشاء الصندوق. ومن شأن هذا الصندوق أن يكمل المساعدات الحالية التي يوفرها بالفعل المانحون والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لا أن يكون بديلاً لها.

الشباب

٩٢ - أكد المسؤولون الذين التقطهم بعثة المكتب على الحاجة إلى إنشاء شبكات تسهم، رغم المصاعب والتوترات، في تعديل المواقف وضمان فرص الحصول على

التعليم والتدريب للنساء والشباب. وقد شاركت منظمة العمل الدولية بشكل أساسي في إنشاء شبكة عمالة الشباب^٥ في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٩٣ - ومن شأن استعمال شبكة كهذه أن تهيء بيئة إيجابية تتيح للعمال والطلاب الفلسطينيين الشباب فرص التدريب في مجالات ذات قيمة استراتيجية لاقتصاد الأراضي المحتلة. واعتبرت الشخصيات التي التقتها البعثة في معهد الهستدروت الدولي للتضامن والتطوير - شعوب في بيت بيرل، وفي جامعة القدس والجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية بالقدس أن إنشاء هذه الشبكة ينبغي أن يحظى بأولوية.

الإطار ٥ - تمكين المرأة

في بيت بيرل بالمعهد الدولي للتضامن والتطوير - شعوب، التابع للاتحاد العام لنقابات عمال إسرائيل (الهستدروت)، التقت نساء فلسطينيات من الضفة الغربية وغزة بنساء إسرائيليات ويهوديات وعربيات لمناقشة تمكين المرأة والهوية والسلام. وبدأت حلقات العمل، على نحو ما ذكر المسؤول عن تنظيم حلقات العمل لبعثة المكتب، في "بيئة اختلط فيها التوتر بالفضول والرغبة في فهم ما يجري خارج القاعة بشكل أفضل". واختلطت الصيحات بالدموع، لكن دون اعتداء، وساد الاحترام والقبول في بداية كل جلسة. والتقت البعثة بمجموعة من النساء والشابات العربيات والفلسطينيات والإسرائيليات.

وأوضحت أم فلسطينية أنها ذهبت إلى حلقة العمل لأول مرة تحذوها مشاعر الشك وإن كانت تشعر بالفضول. وقد أدركت على الفور أن هناك طريقاً لمواجهة هذا الوضع غير المحتمل. وعلى حد قولها: "لقد عانينا نحن النساء أكثر من غيرنا وعرفنا في نهاية حلقة العمل أنه لو كان الأمر بيدنا لأوقفنا فوراً هذه الحماقات". وتحدثت فتاة من عرب إسرائيل نيابة عن أمها التي حضرت أيضاً حلقة العمل قائلة: "لقد تعلمت من أمي ومن أخواتي كم هو مهم أن ننظر إلى الوضع بطريقة مختلفة، بطريقة بناءة. ولدي شعور بأنني أستطيع أن أترك القاعة دون أن أصاب بالاكتئاب واليأس. أعرف أنني سأظل أعمل وأؤدي دوراً في هذا المجتمع. وكفتاة من عرب إسرائيل، لدى حقوق وأريد أن أمارسها. هناك أمل، وأنا في حاجة إلى أن أؤمن بذلك وأن أبلغ الآخرين وأشرح لهم. أشعر بأن تغييراً في المواقف سيغير هذا الوضع المسأوي الذي نعيشه". وقد تمت الاستعانة بمنظمين محترفين لإدارة حلقات العمل عقدت باللغات الإنكليزية والعربية والعبرية. وتناقش مواضيع مثل الحكم الديمقراطي والمجتمع المحلي والجماعات القيادية والمواطنة. وتواصل المتدربات استخدام المعهد كمرجع ومكان للالتقاء بأناس من الجانب الآخر".

٩٤ - فضلاً عن ذلك، أسهم مكتب العمل الدولي، من خلال شبكة جامعاته المنشأة حديثاً، في نشر المعلومات العملية عن الخبرات في مجالات العمل اللائق والتنمية المحلية والتعاون الدولي اللامركزي. ويمكن حشد جهود هذه الشبكة لأغراض التعليم والتدريب لصالح الشباب الفلسطيني بدعم من سائر الشبكات الجامعية الوطنية والدولية.

الحماية الاجتماعية

٩٥ - هناك حاجة إلى متابعة الأعمال الأولية لمنظمة العمل الدولية بشأن تصميم نظام فلسطيني للحماية الاجتماعية. وبدلاً من البدء بنظام كامل الأركان سيواجه حتماً قيوداً مالية، يبدو من الأفضل الأخذ بنهج متدرج يعطي الأولوية لطارئ واحد أو حالات طوارئ قليلة فقط. وتشير المناقشات الأولية إلى أن هذه الحالات القليلة قد تتمثل في الإصابات والإعاقات المهنية ومعاشات الشيخوخة. إن غياب أي شكل مؤسسي لتقديم الدعم لدخول الأشخاص المسنين هو سبب هام للفقير.

٩٦ - ثانياً هناك حاجة إلى إعمال أحكام بروتوكول باريس بتحويل حقوق الضمان الاجتماعي المتراكمة للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (بروتوكول باريس، ١٩٩٤). ويمكن لمكتب العمل الدولي أن يجري استكشافاً أولياً لإمكانية إنشاء آليات تكفل للعمال الفلسطينيين الوصول بشفافية أكبر إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم في الضمان الاجتماعي، فضلاً عن آلية صرف أكثر فعالية. ومن المستصوب إجراء مشاورات وثيقة مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة.

الحوار الاجتماعي والدعم المؤسسي

٩٧ - ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز الدعم المقدم لتقوية القدرة المؤسسية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وينبغي بوجه خاص توسيع قدرة هذه المنظمات على توفير الخدمات لأعضائها. وفي موازاة ذلك، ينبغي الأخذ بنهج مبتكرة للحوار الاجتماعي يصاحبها تدريب مؤسسي بشأن قضايا مثل تسوية المنازعات وإقامة علاقات بناءة. وهذا مجال من مجالات خبرة مكتب العمل الدولي يمكن حشد الجهود من أجله بالتعاون مع الجامعات في الخارج (مثل مدرسة العلاقات الصناعية والعمالية بجامعة كورنيل واتيكا في نيويورك وجامعة يورك في تورنتو) أو المؤسسات في الضفة الغربية وغزة مثل الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية وجامعة القدس. كما ينبغي استخدام المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو كمكان "محايد" يتم فيه هذا التدريب.

رابعاً: استنتاجات

٩٨ - يدفع السكان الفلسطينيون والإسرائيليون ثمناً باهظاً للاحتلال والعنف. ويشهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة تدهوراً يومياً مع ارتفاع مستويات الفقر والبطالة التي أصبحت عملياً أزمة إنسانية سائدة. لقد عمق العنف من الشعور بعدم الأمن في إسرائيل وأسهم في الكساد الاقتصادي الحالي.

٩٩ - إن الوضع المأساوي الموثق في هذا التقرير يتطلب تدابير واستجابات فورية فضلاً عن برنامج معزز قصير الأجل للتعاون التقني. إن الرفع التدريجي لعمليات الإغلاق من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في طريق تخفيف حدة الضنك الذي يعيشه العمال الفلسطينيون وأسرههم. كما أن الإجراءات الرامية إلى استئناف استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل من شأنها أن تقلل جذرياً من مستوى البطالة العالي. ومن شأن هذين الإجراءين معاً أن يخففا من حدة الأزمة الحالية وييسرا من استئناف المناقشات السياسية بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

١٠٠ - لقد أشار مجتمع المانحين إلى استعداده لمتابعة جهوده الإنسانية لتخفيف حدة المحنة فوراً والبدء في إعادة بناء البنية الأساسية المدمرة. إن مكتب العمل الدولي مدعو إلى دعم برنامجه للتعاون التقني. ويحتاج في المستقبل العاجل إلى توحيد أنشطته الجارية والمخطط لها على نحو أفضل للاستجابة للمطالب الملحة. ويحتاج البرنامج الموسع للتعاون التقني للمكتب إلى أن يقوم على مفهوم العمل اللائق، مركزاً على الحقوق في العمل، والعمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ويمكن للمنظمة أن تسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الجارية والمقبلة لإعادة بناء أساس النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة. ومرة أخرى تبرز العمالة بأجر باعتبارها أهم قضية. وقد وردت في هذا التقرير بعض الاقتراحات التي تحتاج إلى مزيد من البحث. ومن بين الاقتراحات إجراء دراسة جدوى لإنشاء صندوق فلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية، من أجل دمج وتعزيز أثر مساعدات المانحين على نحو أفضل في اتجاه تدابير النهوض بالعمالة وفي شكل أشغال عامة صغيرة الحجم وتوفير التدريب، خدمات الأعمال ومنح الائتمان بالغ الصغر للمبادرات التجارية الصغيرة. وثمة حاجة إلى تدعيم قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومساءلتها فضلاً عن تعزيز فرص أوسع للحوار الاجتماعي بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحرجة. وينبغي الشروع في إقامة نظام للضمان الاجتماعي في الأراضي المحتلة.

١٠١ - وتتمثل الاستجابة الشاملة للأزمة شديدة القسوة التي تتجلى في الأراضي المحتلة في الإسهام عملياً في تلبية الحاجة إلى تعزيز الحوار والمفاوضات السياسية، الأمر الذي سيدعم بدوره الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية مما يتيح للناس حياة أكثر أمناً في الأراضي العربية المحتلة.

١٠٢ - ويؤمن جميع أعضاء البعثة بأننا نحتاج إلى نهج متكاتف وإلى موقف يبعث على الأمل وقناعة بأن على منظمة العمل الدولية أن تبذل اليوم ما في وسعها للنهوض بالحوار والتنمية والسلام حتى في أحلك الظروف.

المراجع

- Ad Hoc Liaison Committee. 2002. *Chair's Summary*, Informal Donor Meeting, Oslo, 25 Apr.
- Amnesty International. 2002. *Israel and the occupied territories: The heavy price of Israeli incursions*. Apr., at: www.amnesty.org
- Americans for Peace Now. 2002. *Latest Peace Now aerial survey reveals 34 new settlements since Sharon's election*. Press release. 19 Mar. at: www.peacenow.org
- منظمة العمل العربية، ٢٠٠٢ - الآثار المدمرة للاحتلال العسكري الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية في فلسطين والجولان، تقرير المدير العام، منظمة العمل العربية (القاهرة).
- Bank of Israel. 2002. *Recent economic developments, Oct. 2001- Mar. 2002*, at: www.boi.gov.il
- B'Tselem, (Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories). 2002a. *Fatalities in the al-Aqsa Intifada*, at: www.btselem.org
- 2002b. *Israel's policy of house demolition and destruction of agricultural land in the Gaza Strip*, Information sheet, February, at: www.btselem.org
- Central Bureau of Statistics. 2002. *Statistical Abstract of Israel, 2001, No. 52*, at: www.cbs.gov.il/engindex.htm
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على العنوان: www.pcbs.org
- Ha'aretz 2002. A. Harel: "IDF admits 'ugly vandalism' against Palestinian property", English editions, 30 Apr.
- ILO, 2000. Final report of the ILO multidisciplinary mission to the West Bank and Gaza, 31 Jan. to 11 Feb.
- Informal Donor Meeting. 2002. Summary note, Informal Donor Meeting, Local Aid Coordinating Committee, Al Ram, 16 Apr.
- Jerusalem Post. 2002. T. Muscal: "Klein: 2002 to be worse than 2001", 3 May.
- Le Monde*. 2002. "Le deuxième front: colons et militants de la paix", 18 Apr.

- Paris Protocol, 1994. Protocol [to the Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area] on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the PLO representing the Palestinian people, Paris, 29 Apr.
- Sharm EL-Sheikh Fact-Finding Committee. 2001. Final report, United States Department of State, 30 Apr., at usinfo.state.gov/regional/nea/mitchell.htm
- Standard and Poor's. 2002. *Outlook on Israel revised to negative due to recession and security crisis*, 11 Apr., at: www.standardandpoors.com
- UBS Warburg. 2002. *Israel: A year of two halves*. 26 Mar. London, at www.ubswarburg.com
- الأمم المتحدة، ٢٠٠٢، تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد جون دوغارد، بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٨، الوثيقة: E/CN.4/2002/32 على العنوان: www.unhchr.ch
- United States Department of State. 2001. *Israel and the occupied territories*. Country reports on human rights practices, at: www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8262.htm
- UNSCO. 2002. *Paying a price: Coping with closure in Jericho, Gaza City and in two Palestinian villages*, Summary, January, at: www.arts.mcgill.ca/MEPP/unsco/unfront.html
- 2001. *The impact on the Palestinian economy of confrontation, border closures and mobility restrictions, 1 October 2000-30 September 2001*, at: www.arts.mcgill.ca/MEPP/unsco/unfront.html
- World Bank. 2002. *Fifteen months - intifada, closures and Palestinian economic crisis: An assessment*, 18 Mar., at: www.worldbank.org
- 2001. *Poverty in the West Bank and Gaza*, 18 June, Report No. 22312-GZ, at: www.worldbank.org
- وزارة العمل، ٢٠٠٢. آثار العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد وظروف العمل في فلسطين خلال الفترة من تشرين الأول ٢٠٠٠ حتى أيار ٢٠٠٢.
- مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١. تقرير المدير العام: ملحق: تقرير عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٩، جنيف.
- The Economist. 2002. "After the war is over". 13 Apr.

المرفق الأول

قائمة محوري البعثة

الأحد، ٢٨ نيسان/ أبريل: القدس

- ١- اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، القدس
السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس
السيد عبد الرحمن أبو ليل، الأمين العام
السيد أمين بيضون، الإدارة الاقتصادية
السيد عزام أبو سعيد، المستشار
- ٢- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية
السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس
- ٣- وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية
الإسرائيلية
السيد إيلاّن إلغار، مدير قسم المنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية
السيد إيكوتيال صباح، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي، وزارة العمل والشؤون
الاجتماعية
السيد مردخاي إيديد، نائب المدير العام، وزارة الشؤون الخارجية
السيد بن تورا، قسم المنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية
- ٤- جامعة القدس
السيد ساري نسيبة، المفوض السياسي لشؤون القدس والرئيس، جامعة القدس
السيد صلاح زهيقة، الأمين العام، فتح
السيد سمان خوري، الناطق بلسان الحملة، حملة السلام للشعوب
السيدة خلود خياط دجاني، المساعدة التنفيذية للرئيس، جامعة القدس

الاثنين، ٢٩ نيسان/ أبريل: رام الله

- ١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية
السيد أحمد صبح، مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي
السيد هشام مصطفى، مدير شؤون أوروبا، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد خالد الأطرش، المدير العام للتخطيط والمشاريع، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- ٢- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
السيد حسن أبو لبدة، الرئيس
السيد لؤي شبانة، المساعد للشؤون التقنية
السيد سفيان البرغوثي، الإحصاءات الاقتصادية
السيد صالح كفير، إحصاءات القوى العاملة
- ٣- وزارة العمل في السلطة الفلسطينية
السيد رفيق المنتشه، الوزير
السيد محمد أبو شمعة، المدير العام لشؤون الهيكل الثلاثي
السيد غازي الخليفي، المدير العام للتخطيط والمعلومات
السيدة فاطمة القطيف، مكتب الوزير

الثلاثاء، ٣٠ نيسان/ أبريل: نابلس

- ١- مركز الشيخ خليفة بن زايد للتأهيل المهني
السيد ماهر الريشة، مدير المشروع
- ٢- عمدة نابلس
السيد غسان و. الشكعة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعمدة نابلس
- ٣- غرفة تجارة وصناعة نابلس
السيد معاذ النابلسي، الرئيس
السيد حسين حجاوي، الأمين العام
السيد هشام جوهر، المستشار
السيد عمر هاشم، نائب الرئيس

٤- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام
السيد عصام وهبة، إدارة التعليم والنشر
السيدة عبلة مسروجه، إدارة المرأة
السيدة غادة أبو غليون، الأمانة التنفيذية للسيد شاهر سعد
السيد عاطف سعد، صحفي في مجلة "صوت العامل" الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الأربعاء، أول أيار/ مايو: غزة

١- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد ريتشارد كوك، مدير العمليات

٢- الغرفة التجارية والصناعية والزراعية في غزة

السيد محمد القدوة، رئيس الغرفة التجارية ومحافظ غزة

السيد بسام مرتجي، مدير بالنيابة

٣- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة

السيد راسم البياري، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة

السيد نابل الشريف، رئيس لجنة خلق الوظائف، وغيره من المسؤولين

٤- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد فرانسيس أوكيلو، نائب المنسق الخاص

السيدة رنا حاتم زقوت، المسؤولة عن البرنامج

السيد سالم عجلوني، اختصاصي في الاقتصاد، مستشار

وكان حاضراً كذلك في الاجتماع الذي دعا إليه مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، كل من: منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الخميس، ٢ أيار/ مايو

١- إيريتز (السلطات الإسرائيلية)

السيدة سارة شذور، نائبة المستشار القانوني، معهد التأمين الوطني
السيد إيكوتال صباح، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي، وزارة العمل والشؤون
الاجتماعية

السيد إيلي باز، النائب الأول للمدير العام، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
السيد اسحق غورفيش، رئيس الفرع الاقتصادي، قسم تنسيق الأنشطة الحكومية
السيد غابي بار، نائب المدير العام لقسم الشرق الأوسط وأفريقيا، وزارة الصناعة
والتجارة

السيد إيلان الغار، مدير قسم المنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية
السيد هليل أديري، منسق شؤون الزراعة والموارد المائية، وزارة الزراعة
السيد جوزيف ليفي، رئيس إدارة المنظمات الدولية، وزارة الدفاع
الجنرال كميل أبو ركوم، نائب منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي
السيد إيلي قرح، اتحاد المزارعين في إسرائيل

٢- رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد جوزيف غاتينيو، رئيس قسم العمل والموارد البشرية
السيد موشيه تيمكين، عضو المجلس البلدي، رئيس لجنة السير ومواقف السيارات
ورئيس لجنة الأمن، بلدية تل أبيب - يافا
السيد دان ياردين، رئيس خبراء الاقتصاد والموارد البشرية، رابطة الفنادق الإسرائيلية

الجمعة، ٣ أيار/ مايو: القدس/ تل أبيب

١- القدس

السيد جان مياوجدال، مستشار، مكتب الممثلة النزوية
السيد جيانجي جيزي، القنصل العام لإيطاليا
السيد أنطونيو ألوي، مدير مكتب التعاون الإنمائي، قنصلية إيطاليا
السيد مايكل كينتج، مدير المساعدات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية، مكتب المنسق
الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

٢ - تل أبيب

السيدة ميرري مینوسکین، مديرة قسم الشرق الأوسط، المعهد الدولي؛ الهستدروت
السيد يوسف قرا، مسؤول عن العلاقات الدولية، الهستدروت
السيد غبرييل غون لوسكي، مدير، المعهد الدولي - الهستدروت، وغيره من طلاب
وأساتذة العلاقات الدولية

السبت، ٤ أيار/ مايو: القدس، الرم / رام الله

١ - القدس، الرم

السيد محمد الشتاية، المدير الإداري، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار

٢ - رام الله

السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية
السيد حسن البرغوثي، المدير العام لمركز الديمقراطية وحقوق العمال
السيد أحمد صبح، مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي، وزارة التخطيط والتعاون
الدولي
السيد هشام مصطفى، مدير شؤون أوروبا، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الأحد، ٥ أيار/ مايو: الجولان/ القدس

١ - الجولان

السيد أبو صالح مجد من السكان العرب في مجدل شمس (الجولان) وغيره من السكان
العرب

٢ - القدس

السيد شلومو بنيزري، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في إسرائيل
السيد إسحق حازان، المدير العام، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
السيد إيكوتيال صباح، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي، وزارة العمل والشؤون
الاجتماعية
السيد إيلي باز، النائب الأول للمدير العام، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الاثنين، ٦ أيار/ مايو: القدس/ تل أبيب

١ - القدس

السيد تيموثي رودرميل، الممثل الخاص، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد عمر الداوودي، كبير مستشاري الممثل الخاص

٢ - ثل أبيب

السيد يوسف قراء، الهستدروت، ورابطة العلاقات الصناعية، إسرائيل

السيد جوزيف غاتينيو، رابطة العلاقات الصناعية

السيد بن عامي عميران، عضو رابطة العلاقات الصناعية

السيد رودي درسلير، ألمانيا

السيد فرانك فون أويور، الملحق العمالي، سفارة ألمانيا

الخميس، ٢ أيار/ مايو: دمشق

السيدة غادة الجابي، وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية، الجمهورية العربية السورية

السيد نواف الفارس، محافظ القنيطرة

السيد سامر الدباس، رئيس، الغرفة الصناعية، دمشق

السيد هيثم الميداني، مدير، غرفة صناعات دمشق

السيد مصطفى عيسى، الأمين العام للعلاقات الدولية والعربية، اتحاد نقابات العمال السورية

السيد وليد المعلم، مساعد الوزير للشؤون الخارجية

السيد راغب معتوق، نائب رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

الجمعة، ٣ أيار/ مايو إلى الأربعاء ٨ أيار/ مايو: القاهرة

السيد إبراهيم قويدر، المدير العام، منظمة العمل العربية

السيد عمرو موسى، الأمين العام، جامعة الدول العربية

مجلس إدارة، منظمة العمل العربية

المرفق الثاني

مشاريع ومقترحات التعاون التقني

١- وضع البرنامج الجاري (بوشر به قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠)

المشروع	الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	% الإيجاز	الجهة المانحة
١ إنشاء مركز التأهيل المهني (الشيخ خليفة)	٢٠٠٠	٩٠	الإمارات العربية المتحدة
٢ إنشاء معاهد تقنية، المرحلة ٢	٥٠٠	صفر	إيطاليا
٣ المساعدة التقنية إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ^(١)	٣٢٥	٥	إيطاليا (رابطة عمال المصارف)
٤ برنامج التشغيل الفلسطيني: استراتيجية متوسطة الأجل	١٤٧٠	١٠٠	الإمارات العربية المتحدة
المجموع ^(٢)	٤٢٩٥		

(١) الاعتمادات لعام ٢٠٠٢ = ٢٢٧ ٠٠٠ دولار، الالتزام = ٩٣ ٠٠٠ دولار، الإنفاق = ٧ ٠٠٠ دولار.

(٢) الاعتمادات لعام ٢٠٠٢ = ١٧٦ ٠٠٠ دولار، الالتزام = ١٤١ ٠٠٠ دولار، الإنفاق = ٢٧ ٠٠٠ دولار.

٢- مشاريع طارئة لتوليد العمالة لعام ٢٠٠١ تمولها منظمة العمل الدولية

وصف المشروع	الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	% الإيجاز
١ البرنامج الطارئ من أجل التأهيل الاجتماعي الاقتصادي والتدريب والدعم للمعوقين	٠٠٦٨	صفر
٢ برنامج التشغيل الفلسطيني، الاستراتيجية متوسطة الأجل. التمديد والانتقال	٠١٠٠	٤٠ (بدأ في ٢٠٠١/٣/١)
٣ مهارات أفضل لمستقبل أفضل في الضفة الغربية وعزة	٠١٠٠	صفر
٤ تقييم أداء القطاع الخاص الفلسطيني في ظل الوضع الاقتصادي الراهن	٠٣٦	٤٠ (بدأ في ٢٠٠١/٤/١)
٥ دراسة عن التمويل بالغ الصغر للعاملين لحسابهم الخاص والمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر	٠٠٥	١٠٠
٦ تقييم سريع لكثافة العمالة في أشغال البنية الأساسية الجارية والمزمعة	٠١٥	صفر
المجموع	٠٣٢٤	

وضع عمل الأراضي العربية المحتلة

٣- مقترحات المشاريع الطارئة لتوليد العمالة لعام ٢٠٠١، في سبيل الحصول على دعم الجهات المانحة

الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)	وصف المشروع
١٢٣٠	١ (أ) الدعم المجتمعي للعمالة والتأهيل الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعات محلية مختارة في الضفة الغربية وغزة
٠٥٧٠	١ (ب) عنصر التدريب لدعم المجتمع المحلي من أجل العمالة والتأهيل الاقتصادي الاجتماعي في مجتمعات محلية مختارة في الضفة الغربية وغزة
٣٥٠٠	٢ إنشاء مركز الشبخة فاطمة بنت مبارك للتأهيل المهني للمعوقين والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في الخليل ^(١)
٠٥٢٠	٣ مهارات أفضل لمستقبل أفضل في الضفة الغربية وغزة ^(٢)
٠٨٥٠	٤ البرنامج الوطني لدعم تنمية الشباب والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ومقره في الضفة الغربية وغزة ^(٣)
١٣٤٠	٥ برنامج التشغيل الفلسطيني، المرحلة ٢، من أجل رصد أفضل لسوق العمل
٠١٠٠	٦ البرنامج الطارئ للتأهيل الاجتماعي الاقتصادي والتدريب والدعم للمعوقين في الضفة الغربية وغزة
٠٣٠٠	٧ الخدمات الاستشارية التقنية بشأن العمالة وتوليد الدخل للتصدي لبرامج وسياسات توليد وتعزيز العمالة ككل في الضفة الغربية وغزة
١٠٠٠	٨ برنامج الحماية الاجتماعية القائم على المجتمع المحلي ^(٤)
٩٤٠٠ ^(٥)	المجموع

١- تموله جزئياً جمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر نيابة عن الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار أمريكي). وأبدى البنك الإسلامي اهتمامه بالجزء الخاص بالمعدات بمبلغ مقداره مليون دولار أمريكي.

٢- تموله المملكة العربية السعودية (مليون دولار أمريكي).

٣- تموله إيطاليا جزئياً (٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي).

٤- تعهدت فرنسا بمبلغ مليون دولار أمريكي لوضع هذا البرنامج بصورة مشتركة.

٥- تعهدت جهات مانحة بمبلغ ٣٩ مليون دولار أمريكي، وصل منها مبلغ مليون دولار أمريكي.

تقرير المدير العام - ملحق

٤- مقترحات مشاريع في طور التنفيذ لعام ٢٠٠٢، تسلمتها البعثة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

المشروع	الموقع	المدة	الميزانية المقدرة (بالدولارات الأمريكية)
١ إقامة قاعدة بيانات عمالية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	الضفة الغربية وغزة		٨٦ ٥٠٠
٢ دعم إقامة خدمات معلومات وإعلام فعالة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	الضفة الغربية وغزة	سنتان	٦٥ ٠٠٠
٣ تشجيع عضوية المرأة في النقابات	الضفة الغربية وغزة	سنتان	١٠٠ ٠٠٠
٤ اقتراح بإنشاء معهد فلسطيني للثقافة العمالية	الضفة الغربية وغزة	تحدد لاحقاً	تحدد لاحقاً
٥ برنامج تشغيل طارئ لعشرة أسابيع	الضفة الغربية وغزة	١٠ أسابيع	١٠٥ ٠٠٠
٦ اقتراح لدعم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	الضفة الغربية وغزة	سنتان	١٦١ ٠٠٠
المجموع			٥١٧ ٥٠٠